تابع الجواب دراسة نحوية
في ضوء القراءات القرآنية

✍ إعداد الدكتورة
عبير دردير محمد أبو السعود
المدرس بقسم اللغويات في كلية البنات الإسلامية بأسيوط
جامعة الأزهر ـ مصر
abeerdardeer283@gmail.com

تابع الجواب دراسة نحوية في ضوء القراءات القرآنية

عبير دردير محمد أبو السعود

قسم اللغويات - كلية البنات الإسلامية – جامعة الأزهر – أسيوط - مصر

البريد الالكتروني: abeerdardeer283@gmail.com

الملخص:

تناولت الدراسة في هذا البحث الفعل المضارع المقرون بالفاء أو الواو الواقع بعد الجواب - الشرط والطلب - المجزوم بالتبعية لجوابه، وقد وردت قراءات لهذا الفعل مجزومة في مواضع، ومرفوعة ومنصوبة في مواضع أخرى، وقد بيَّن البحث هذه المواضع، وتوصلت الدراسة في نهاية هذا البحث إلى أن إطلاق النحويين على هذا المضارع أنه تابع ليس على إطلاقه بل بالرجوع إلى أصله.

الكلمات المفتاحية: تابع الجواب - القراءات القرآنية - الفعل المضارع - الشرط والطلب.

The answer followed a grammatical study in the light of Quranic readings

Abeer Dardeer Mohammed Abu Al Saud

Department of Linguistics – Islamic Girls College – Al-Azhar University – Assiut – Egypt

E-MAIL: abeerdardeer283@gmail.com

ABSTRACT:

The study dealt with this present tense verb coupled with the verb or waw, which is after the answer – the condition and the demand – according to its answer. The grammarians' release of this present tense is that it is a follower not of its launching, but by reference to its origin.

Keywords: follow the answer – Quranic recitations – present tense – condition and demand.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ به من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد....

فالنحو هو دعامة علوم العربية، وأساسها المتين، ولن نجد علمًا ازدهر دون أن ينهل من معين النحو، فكل العلوم مع علو قدرها لا يمكن أن نستخلص حقائقها دون التعرف على النحو.

ومن المسائل النحوية التي آثارت انتباهي مجيء الفعل المضارع المقرون بالفاء أو الواو بعد جواب الشرط والطلب على أنه تابع، وهذا ليس على الإطلاق ؛ لأن هذا الفعل ليس في كل الأحوال تابعا، فقد يكون مستأنفا، أو منصوبا بـ " أن " ـ بعد واو المعية أو فاء السببية ـ وعلى هذا فقول النحويين بأنه تابع يحتاج إلى إعادة نظر.

وقد وجدت النحويين حينما تحدثوا عن هذا الفعل وذكروا أحكامه وتشعب الأوجه فيه، لم يربطوا هذا الكلام بالقراءات مع أنها مصدر من مصادر الاستشهاد، وعامل مهم في ترسيخ القاعدة.

ومن هذا المنطلق أردت أن أربط بين تابع الجوابين ـ الشرط والجواب ـ والقراءات لما لها من الأهمية التي سبق ذكرها.

وقد قمت بدراسة نماذج لتابع جوابي الشرط والطلب دون القسم ؛ لأن تابعه إن وجد فهو بعيد عن النحو بل هو خاص ببنية الكلمة والأحكام الصرفية وهذا غير مقصود في البحث، ولم أتبع أيضا في منهجي الباب النحوي كله بل اكتفيت بما له صلة بموضوعي فقط.

وقد كانت دراستي للنماذج على النحو الآتي:

١ـ ذكرت في بداية النموذج الآية القرآنية ثم أتبعتها بالقراءات الواردة فيها، وتوجيه هذه القراءات، وختمته بخلاصة موجزة.

٢ـ رتبت هذه النماذج حسب ترتيب الآيات في المصحف الشريف.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس فنية.

فالمقدمة: تحدثت فيها عن أهمية الموضوع، وطريقة السير فيه.

والتمهيد: ينقسم إلى جزئيتين رئيستين:

الأولى: القراءات وموقف النحاة من الاستشهاد بها.

الأخرى: التوابع في النحو العربي.

والمبحث الأول: تابع جواب الشرط دراسة نحوية تطبيقية على القراءات القرآنية، ويشتمل على قسمين:

القسم الأول: تابع جواب الشرط دراسة نحوية.

القسم الثاني: تابع جواب الشرط دراسة تطبيقية على القراءات القرآنية.

والمبحث الثاني: تابع جواب الطلب دراسة نحوية تطبيقية على القراءات القرآنية، ويشتمل على قسمين:

القسم الأول: تابع جواب الطلب دراسة نحوية.

القسم الثاني: تابع جواب الطلب دراسة تطبيقية على القراءات القرآنية.

والخاتمة: ذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وذيلت البحث بثبت بأهم المصادر والمراجع.

وبعد فهذا عملي بذلت فيه قصارى جهدي، وحاولت أن أخرج به في صورة مُثْلى، فإن أكن قد وفقت فبفضل من الله ونعمة، وإن تكن الأخرى فحسبي أنني اجتهدت لإخراج هذا البحث في هذه الصورة.

والله أسال أن يمنحني السداد في القول والعمل، وأن يعزني بالقرآن الكريم في الدنيا والآخرة، وأن يجعل ثواب هذا العمل في ميزان حسنات والدَيَّ وحسناتي، وأن يغفر لي ولهما.

" إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ "

❁❁❁❁❁

الدراسات السابقة :

١ـ تحليل جملة الشرط وبيان أثرها على المعنى التفسيري دراسة تطبيقية على سورة البقرة للدكتورة وداد رياض أحمد، رسالة دكتوراة، الجامعة الإسلامية ـ فلسطين ٢٠١٤ م.

٢ـ الأحكام النحوية والقراءات القرآنية جمعا وتحقيقا ودراسة من أول سورة الفاتحة إلى غاية سورة الكهف، للدكتور علي محمد النوري، رسالة لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

٣ـ الواو والفاء وثم في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية إحصائية، إعداد صفاء عبد الله نايف حردان، رسالة ماجستير ـ جامعة النجاح الوطنية، نابلس ـ فلسطين ٢٠٠٨م.

٤ـ الخلاف النحوي في القراءات القرآنية إعداد ناصر سعيد ناصر العيشي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراة فلسفة في اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب جامعة المستنصرية ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

٥ـ قراءات الفعل المضارع المعطوف في القرآن الكريم دراسة نحوية للدكتور أحمد إبراهيم الجندية، كلية الآداب الجامعة الإسلامية ـ غزة ـ فلسطين.

٦ـ وقفات في جزم المضارع في جواب الطلب وأثر المعنى على الحركة الإعرابية للدكتورة سلوى محمد عمر عرب، بحث نشر في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها في المجلد ١٤، العدد ٢٤ ربيع الأول ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

٧ـ جواب الطلب في العربية لعز الدين محمد أمين سليمان، ونجاة عاصف كريم، كلية اللغات ـ جامعة صلاح الدين، مجلة التربية، المجلد ١٥، العدد ٢ سنة ٢٠٠٨ م.

٨ـ " لا " في القرآن الكريم، دراسة نحوية دلالية للدكتور نعيم صالح سعيد نعيرات، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح ـ نابلس ـ فلسطين.

٩ـ الفعل المضارع في شواهد سيبويه القرآنية بين النحاة والقراء إعداد تهاني بنت محمد سليم، كلية البنات جامعة الأمير سلطان الأهلية ٢٠١٥ م.

١٠ـ التحليل النحوي للقراءات القرآنية في كتاب النكت للمجاشعي إعداد د خالد عبود حمودي، مجلة البحوث والدراسات الاسلامية، العراق ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م

١١ـ الاحتجاج بالقراءات القرآنية في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك المتوفى ٦٧٢هـ إعداد إبراهيم رحمن حميد الأركي، مجلة ديالي العدد الخامس والعشرون، العراق ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

١٢ـ أسلوب الشرط في القرآن الكريم جمالياته ووظائفه سورة الروم مثالا، شبكة المعارف للتراث الإسلامي.

١٣ـ الاختلاف في القراءات القرآنية وأثره في اتساع المعاني، ملتقى علمي للتفسير وعلوم القرآن.

❁❁❁❁❁

التمهيد

ويشتمل على أمرين:

الأول: القراءات وموقف النحاة من الاستشهاد بها.

الأخر: التوابع في النحو العربي.

أولا: القراءات وموقف النحاة من الاستشهاد بها

تعريف القراءات:

القراءات جمع قراءة وهي في اللغة: مصدر قرأ يَقْرَأ، يقال: قرأ فلان يقرأ قراءة وقرآنا بمعنى تلا، فهو قاريء. (١)

يقول الزبيدي: " يقال قرأ يقرأ قراءة وقرآنًا، والاقتراء افتعال من القراءة ". (٢)

وفي الاصطلاح: ذُكِر فيها عدة تعريفات، مضمونها أنها علم بكيفيات أداء كلمات القرآن الكريم من تخفيف وتشديد واختلاف ألفاظ الوحي في الحروف. (٣)

أنواع القراءات:

تنقسم القراءات إلى قسمين: متواترة، وشاذة

أما القراءة المتواترة فثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما صح سندها بالتواتر، ووافقت خط المصحف، ووافقت وجها في العربية، أي إنه يشترط فيه ثلاثة شروط هي:

١. أن يصح سندها إلى الرسول . صلى الله عليه وسلم . بالتواتر.

٢. أن تُوافق رسم المصحف العثماني المُجْمَع عليه.

٣. أن تُوافق وجهًا من وجوه العربية. (٤)

---

(١) انظر: الصحاح ١/ ٦٥، ولسان العرب ٢٠٢/١٣.

(٢) تاج العروس ٣٧١/١.

(٣) انظر: المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٤٥، والقراءات وأثرها في علوم العربية ٩/١.

(٤) انظر: الإبانة عن معاني القراءات ٥١، والبرهان في علوم القرآن ٣٣١/١، وأثر القرآن والقراءات في النحو العربي ٣٧١.

يقول ابن الجزري: " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواءٌ كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ".(١)

القسم الثاني: ما صح نقله في الآحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يقبل، ولا يقرأ به لعلتين:
إحداهما: أنه لم يؤخذ بإجماع، إنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد.
والعلة الأخرى: أنه مخالف لما أجمع عليه، فلا يقطع بصحته، وما لم يقطع بصحته لا تجوز القراءة به.
والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف.(٢)
وأما القراءة الشاذة فهي التي فقدت الأركان الثلاثة أو واحدًا منها، بأن فقدت شرط التواتر، ومن ذلك قراءة ابن السميفع وأبي السمال: " فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً "(٣) قرئت بالحاء المهملة " ننحيك "، وفتح اللام في " خلفك "(٤)، أو خالفت رسم المصحف تماما نحو قراءة ابن مسعود "فصيام ثلاثة أيام متتابعات"(٥)، بزيادة لفظ "متتابعات"، أو خالفت وجوه اللغة العربية مثل " معائش " في قوله ـ تعالي ـ: " وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ "(٦) وحينئذ لا يقرأ بها، ولا تسمى قرآنا، وما ورد من قراءة نافع بالهمز فلا وجها لها ألا ما

(١) النشر في القراءات العشر ١/٩.
(٢) انظر: الإبانة عن معاني القراءات ٥١،٥٢، والنشر في القراءات العشر ١/١٠.
(٣) من الآية (٦٢) في سورة " يونس ".
(٤) انظر: النشر في القراءات العشر ١/١٦.
(٥) انظر: الوافي في كيفية ترتيل القرآن ٢١٠.
(٦) من الآية (١٠) في سورة " الأعراف "، ومن الآية (٢٠) في سورة " الحجر ".

ذكره الزجاج أن لفظ هذه الياء التي من نفس الكلمة أَسْكِنَ في " معيشة " فصار على لفظ " صحيفة "، فحمل الجمع على ذلك، أي جعل قوله " معائش " شبيهة بـ " صحائف " على سبيل التشبيه، إلا أن الياء في " معيشة " أصلية، وفي " صحيفة " زائدة. (١)

وفي ذلك قال ابن الجزري: " ولا يصدر مثل هذا إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط، ويعرفه الأئمة المحققون، والحفاظ الضابطون، وهو قليل جدًّا بل لا يكاد يوجد، وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع "وجعلنا لكم فيها معائش" بالهمز ". (٢)

قال عبد الفتاح القاضي: ".... الشاذ عند الجمهور ما لم يثبت بطريق التواتر، وعند مكي ومن وافقه ما خالف الرسم أو العربية ولو كان منقولا عن الثقات، أو ما وافق الرسم والعربية ونقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولكن لم يتلق بالقبول ولم يبلغ درجة الاستفاضة والشهرة ". (٣)

❁❁❁❁❁

موقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات

اختلف العلماء حول موقف النحاة البصريين والكوفيين من الاحتجاج بالقراءات المتواترة فبينما كان البصريون لا يحتجون بها إلا في القليل النادر وجدنا الكوفيين يعتمدون عليها اعتمادًا كبيرًا، وأما القراءات الشاذة فلا يعتد بها. (٤)

وهذا الكلام غير دقيق فليس كل البصريين رفضوا الاحتجاج بالقراءات، ولا كل الكوفيين اعتمدوا على القراءات في الاحتجاج، والدليل على ذلك أن سيبويه وهو شيخ البصريين كان يكثر في كتابه من المفاضلة والاحتجاج لبعض القراءات

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٢١/٢.
(٢) انظر: النشر في القراءات العشر ١٦/١.
(٣) القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ٧.
(٤) انظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ٩٧، ١٢٣، ومدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي ٣٣٧.

التي قُرئت بها شواهده من القرآن الكريم، فهو يؤيد قراءة عيسى بن عمر لقوله تعالى .: " وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا "[1]، وقوله ـ تعالى ـ: " الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ "[2]بنصب كل منهما فيقول في ذلك: " وقد قرأ أناس: " والسَّارقَ والسَّارقةَ" و " الزانيةَ والزانِيَ "، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوَّة، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع ".[3]

وقال أيضا: " فأما قوله ـ عزّ وجلّ ـ: " إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ"[4]، فإنّما هو على قوله: " زيدًا ضربتُه "، وهو عربيٌّ كثير، وقد قرأ بعضهم: " وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ"[5]، إلاَّ أنّ القراءة لا تُخالَفُ ؛ لأنّ القراءة السنة ".[6]

وقد تبع الأخفشُ سيبويه في احتجاجه بالقراءات، والدليل على هذا الاحتجاج موافقته للفراء الكوفي في جواز تقديم الحال على عاملها المجرور أو الظرف عملا بقراءة من قرأ قوله ـ تعالى ـ: " وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ "[7]بنصب " مطويات " [8]مع أن البصريين لا يجيزون ذلك أبدا، وما جاء منه يردونه إلى السماع فهو يحفظ ولا يقاس عليه. [9]

ويمكن القول بأن البصريين بالرغم من استشهادهم بالقراءات إلا إنهم لم يعتمدوا عليها والأخذ بها كما فعل الكوفيون، فالكسائي ـ وهو شيخ الكوفيين ـ هو أحد

(١) من الآية (٣٨) في سورة " المائدة ".
(٢) من الآية (٢) في سورة " النور ".
قرأ عيسى بن عمر بنصب " الزانية والزاني " و " السارق والسارقة "، انظر: مختصر الشواذ ٣٢، ١٠٠.
(٣) الكتاب ١/١٤٤.
(٤) الآية (٤٩) في سورة " القمر ".
(٥) في قراءة حفص " وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ " من الآية (١٧) في سورة " فصلت ".
(٦) الكتاب ١/١٤٨.
(٧) من الآية (٦٧) في سورة " الزمر ".
(٨) قرأ عيسى بن عمر بنصب " مطويات " على الحال، انظر: مختصر الشواذ ١٣١.
(٩) انظر: شرح الأشموني ٢/٢٣.

القراء السبعة فلا شك في أن نحوه قد تأثر بقراءته، وعلى سنته سار من جاء بعده من الكوفيين. (١)

وأما إن كانت القراءات الشاذة مخالفة للمشهور من القواعد العربية فإن كثيرًا من النحويين لا يأخذون بها.

ثانيا: التوابع في النحو العربي (٢)

التوابع ومفردها التابع وهو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد. (٣)

والتوابع أنواع خمسة هي:

١. النعت

هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به، نحو: " مررت برجلٍ قائمٍ " و " مررت برجلٍ حَسَنٍ أبوه ". (٤)

يفيد النعت التخصيص إن كان للنكرة نحو: " جاءني رجلٌ طويلٌ "، ويفيد التوضيح إن كان للمعرفة نحو: " جاءني زيدٌ الطويلُ ". (٥)

وينقسمُ النعتُ إلى قسمين: حقيقي وسببي

فالحقيقي هو ما يُبيِّن صفة من صفات متبوعه، وهو يتبع ما قبله في الاعراب، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، نحو: " جاء خالدُ الأديبُ ".

(١) انظر: أثر القرآن والقراءات ٣٢٢.
(٢) سأكتفي في هذه الجزئية بما له علاقة بالبحث.
(٣) انظر: المفصل ١٤٣، و اللمحة في شرح الملحة ٦٨٧/٢.
(٤) انظر: الكناش ٢٢٤/١، وإيناس الناس ٨٢.
(٥) انظر: الكناش ٢٢٤/١.

والسببي ما يُبيِّن صفة من صفات ما له تعلق بمتبوعه، وهو يتبع ما قبله في الإعراب، والتعريف والتنكير، نحو: " جاء الرجلُ الحسنُ خطُّهُ ".[1]

٢ ـ التوكيد

التوكيد يجيء على ضربين:

الأول: توكيد لفظي، وهو تكرير اللفظ الأول بعينه على الأصح، فيشمل الاسم نحو: " رأيت زيدًا زيدًا " ، والفعل نحو: " قام عمرو ، قام، والحرف نحو: في الدار زيد قائم فيها فيها، والجملة نحو: قام عمرو قام عمرو.

الثاني: توكيد معنوي، وهو قسمان:

القسم الأول: رفع احتمال تقدير مضاف إلى المتبوع، فيرفع هذا الاحتمال بلفظ " النفس والعين " ومشتقاتهما، مضافين إلى ضمير المؤكد، نحو: " جاء زيدٌ نفسُه " فترفع بذكر النفس احتمال كون الجائي رسول زيد، أو خبره، أو نحو ذلك.

القسم الثاني: رفع الاحتمال إرادة الخصوص بما ظاهره العموم، ويرفع هذا الاحتمال بلفظ " كل وكلا وكلتا وجميع وعامة "، نحو: " جاء الجيشُ كلُّه "، فترفع بذكر " كل " احتمال كون الجائي بعض الجيش.[2]

٣. العطف

وهو نوعان:

الأول: عطف البيان

وهو تابع يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه، **ومجرى التوكيد في تقوية دلالته، ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال، نحو: " يا زيد الحارث ".** [3]

---

(١) انظر: الكناش ٢٢٤/١، وارتشاف الضرب ١٩٠٧/٤،، وشرح الألفية للمكودي ٢١٢، وشرح كتاب الحدود في النحو ٢٥١.

(٢) انظر: الأصول ١٩/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٥٧، ٣٥٨.

(٣) انظر: اللمع في العربية ٩٠، وشرح الكافية الشافية ١١٩١/٣، وأوضح المسالك ٣١٠/٣.

الثاني: عطف النسق

هو التّابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف [١] وهي:

الأول: الواو، وهي لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه على الصحيح، خلافًا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين، وقطرب من البصريين في زعمهم أنها تفيد الترتيب [٢]، نحو: " مررت بالكوفةِ والبصرةِ، فجائز أن تكون البصرة أولًا، وجائز أن تكون الكوفة أولًا.

الثاني: الفاء، وهي تفيد الترتيب والتعقيب، نحو: " رأيتُ زيدًا فعمرًا ".

الثالث: ثُمَّ، وهي تفيد الترتيب والتراخي على الأصح، نحو: " ضربتُ زيدًا ثم عمرًا ".

الرابع: أو، يعطف بها في الطّلب والخبر، فإذا عُطف بها في الطّلب كانت إمَّا للتّخيير نحو: " تزوج هند أو أختها "، وإمّا للإباحة، نحو: " جالِس الحَسَنَ أو ابنَ سيرين "، وإذا عُطف بها في الخبر فهي إمّا للتّقسيم نحو: " الكلمة اسم أو فعل أو حرف "، وإمّا للإبهام على السَّامع، كقوله ـ تعالى ـ: " وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ " [٣]، وإمّا لشكّ المتكلِّم، نحو: " جاءني فلانٌ أو فلان "، أو للإضراب، نحو: " ما جاء سعيد أو ما جاء خالد ".

الخامس: إما، وهي في الشك والخبر بمنزلة "أو"، نحو: " جاءني إما زيدٌ وإما عمرٌو "أي أحدهما، وكذلك في التخيير نحو: " اضرب إما عبد الله وإما خالدًا ".

---

(١) انظر: الأصول ٥٥/٢، وشرح الكافية الشافية ١١٩١/٣، واللمحة في شرح الملحة ٦٨٩/٢، وأوضح المسالك ٣١٧/٣، وشرح ابن عقيل ١٩٠/٣.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٧١، ٣٧٢، والتصريح ١٥٦/٢.

(٣) من الآية (٢٤) في سورة " سبأ ".

السادس: " لا "، وهي تقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، نحو: " ضربتُ زيدًا لا عمرًا "، ولا تقع بعد نفي، فلا يجوز "ما قام زيدُ لا عمرو"؛ لأنها لإخراج الثاني ممّا دخل فيه الأول، والأول لم يدخل في شيء، فإذا دخلت عليها الواو نحو قوله ـ تعالى ـ: " فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ "[1]، تجردت للنفي، وخلصت الواو للعطف.

السابع: " بل "، ومعناها الإضراب عن الأول، والإثبات للثاني نحو: " ضربتُ زيدًا بل عمرًا " الثامن: " لكنْ "، وهي للاستدراك بعد النفي، نحو: " ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو ".

التاسع: " أَمْ " وهي تقع في الاستفهام، نحو: " أزيدٌ في الدار أم عمرٌو؟ ".

العاشر: " حتى "، نحو: " ضربتُ القومَ حتىَّ زيدًا ".[2]

٤. البدل

هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة. [3]

وأنواعه أربعة [4]:

١ـ بدل مطابق ـ ويسمى كل من كل ـ وهو بدل الشي مما هو طبق معناه، نحو قوله ـ تعالى ـ: " اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ ".[5]

---

(١) الآية (١٠) في سورة " الطارق ".
(٢) انظر: المقتضب ١١/١، ١٢، الأصول في النحو ٥٥/٢ ـ ٥٩، وتوجيه اللمع لابن الخباز ٢٨٦، ٢٨٧.
(٣) انظر: أوضح المسالك ٣٦٢/٣، والمقاصد الشافية ٥/ ١٩٠، والتصريح ٢/ ١٩٠.
(٤) انظر: الكناش ٢٣٥/١، وشرح قطر الندى ٣٠٨، وشرح كتاب الحدود في النحو ٢٦١.
(٥) من الآيتين (٥، ٦) في سورة " الفاتحة ".

٢. بدل بعض من كل، وهو ما يكون البدل بعضًا من المبدل منه، نحو: " أكلت الرغيف ثلثيه ".

٣. بدل اشتمال، ما يدل فيه البدل على معنى يوجد في المُبْدَل منه، أو يستلزمه المبدل منه، نحو: " سرق زيد ثوبه أو فرسه ".

لا بد في "بدل الاشتمال من مراعاة أمرين:
أحدهما: إمكان فهم معناه عند الحذف.
الثاني: حسن الكلام على تقدير حذفه، ومن ثم امتنع نحو: " أسرجت زيدا فرسه " ؛ لأنه وإن فهم معناه في الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن، فلو ورد مثل هذا في الكلام لكان بدل غلط، وهو النوع الرابع من أنواع البدل. [١]

(١) انظر: المفصل ١٥٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٢٩، وشرح الأشموني ٣/٤، وحاشية الصبان ٣/١٨٤.

المبحث الأول

تابع جواب الشرط دراسة نحوية تطبيقية على القراءات القرآنية

ويشتمل على قسمين:

القسم الأول: تابع جواب الشرط دراسة نحوية

القسم الثاني: تابع جواب الشرط دراسة تطبيقية على القراءات القرآنية

القسم الأول: تابع جواب الشرط دراسة نحوية

أركان الشرط ثلاثة: أداة الشرط، وفعل الشرط، وجواب الشرط وجزاؤه.

وأدوات الشرط نوعان:

الأول: غير الجازمة، وهي " إذا " و " لو " و " أمّا " و " لولا " و"لوما".(١)

الثاني: ما يجزم فعلين، وهي " إنْ " و " أين " و" أيّ " و" مَنْ " و " ما " و " مهما " و " متي " و " أيَّان " و " حيثما " و " إذْ ما " و " أنّي ".

- **وكل من هذه الأدوات تقتضي جملتين تسمى الأولى شرطا، والثانية جوابًا.**
- **إذا وقع الشرط ماضيا والجواب مضارعا جاز جزم جواب الشرط ورفعه، فمن الجزم قوله . تعالى .: " مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ ".(٢)**

ومن الرفع قول زهير بن أبي سلمى:

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسغبةٍ * يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ(٣)**

وذهب سيبويه إلى أن الرفع في البيت السابق على نية التقديم، والجواب محذوف، والتقدير: يقول إن أتاه خليل يوم مسغبة.(٤)

وأما المبرد فذهب إلى أن الرفع على تقدير الفاء، والتقدير في البيت: فيقول.(٥)

وذهب ابن الضائع إلى أنه لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضَعُفَت عن العمل في الجواب.(٦)

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ١٢٧٧/٣، وشرح شذور الذهب ٤٣٢، وجامع الدروس العربية ١٨٦/٢.

(٢) الآية (٢٠) في سورة " الشورى ".

(٣) من البسيط في ديوانه ص ١١٥

انظر: الكتاب ٦٦/٣، والمقتضب ٧٠/٢، والأصول في النحو ١٩٢/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٦٦،٦٧/٣.

(٥) انظر: المقتضب ٧٠/٢، والأصول في النحو ١٩٢/٢.

(٦) انظر: اللمحة في شرح الملحة ٨٧٤/٢، ٨٧٥، والتصريح ٤٠٢/٢.

- وإذا وقع اسم بعد أداة من أدوات الشرط يقدر فعل نحو قوله ـ تعالى ـ: " وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ "[1]، فـ " أحد " فاعل لفعل محذوف، هو فعل الشرط، وجملة " استجارك " مفسرة للفعل المحذوف.
- إذا وقعت جملة جواب الشرط لاتصلح لأن تكون شرطًا .كأن لم يفد الشرط استقبالا . فيجب اقترانها بالفاء لتربطها بالشرط، وخصت الفاء بذلك ؛ لما فيها من معنى السببية، ولمناسبتها للجزاء من جهة إن معناها التعقيب بلا فصل كما أن الجزاء يتعقب على الشرط كذلك [2]، وهناك عدة مواضع يجب فيها الاقتران وهي:

١. أن تكون جملة الجواب جملة اسمية نحو قوله . تعالى .: " وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ". [3]

٢ـ أن تكون جملة فعلية فعلها طلبي نحو قوله . تعالى .: " وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ".[4]

٣ـ أن تكون جملة فعلية فعلها جامد نحو قوله . تعالى .: إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ "[5]

٤. أن تكون جملة فعلية فعلها منفي بـ " لن " نحو قوله . تعالى .: " وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ". [6]

٥. أن تكون جملة فعلية فعلها منفي بـ " ما " نحو قوله . تعالى . " فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ ". [7]

---

(١) من الآية (٦) في سورة " التوبة ".
(٢) انظر: اللمحة في شرح الملحة ٨٨٢/٢، والتصريح ٤٠٥/٢.
(٣) من الآية (١٧) في سورة " الأنعام ".
(٤) من الآية (١٤٤) في سورة " البقرة ".
(٥) من الآية (٢٧١) في سورة " البقرة ".
(٦) من الآية (١١٥) في سورة " آل عمران ".
(٧) من الآية (٧٢) في سورة " يونس ".

٦ـ أن تكون جملة فعلية فعلها مقترن بـ " قد " نحو قوله . تعالى . " قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ".[١]

٧. أن تكون جملة فعلية فعلها مقرون بحرف تنفيس نحو قوله . تعالى . " مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ "[٢].[٣]

ويجوز الاقتران إذا كان جواب الشرط فعلا مضارعا صالحا للشرط، ويكون الفعل حينئذ مرفوعا نحوقوله . تعالى .: " وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ".[٤]

وتعرب الجملة بعد الفاء في محل جزم جواب الشرط إذا كانت أداة الشرط جازمة ؛

لأنها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا كما في نحو: " إن تقم أقِم " أو محلا كما في نحو: " إن جئتني أكرمتك "
ومن ذلك قوله تعالى: " مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ "[٥] فقد قُرِىء بجزم " يذر " عطفا على المحل، وتكون الجملة لا محل لها من الإعراب إذا كانت الأداة غير جازمة.[٦]

والكلام عن تابع جواب الشرط حسب ما توصل إليه هذا البحث لا يكون إلا في قسمين:

---

(١) من الآية (٧٧) في سورة " يوسف ".
(٢) من الآية (٥٤) في سورة " المائدة ".
(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٦/٤، و شرح الألفية لابن الناظم ٤٩٩، واللمحة في شرح الملحة ٨٨٢/٢، و المقاصد الشافية ١٤٢/٦، وهمع الهوامع ٥٥٥/٢، والتصريح ٤٠٥/٢، ٤٠٦.
(٤) من الآية (٩٥) في سورة " المائدة ".
(٥) الآية (١٨٦) في سورة " الأعراف ".
(٦) انظر: مغني اللبيب ٥٥١، ٥٥٢.

١. عطف النسق.
٢. البدل.

أولا: عطف النسق

ومن حروفه الواو، والفاء، وثم، وهي حروف تقتضي التشريك في اللفظ والمعنى[(١)]، وهذه الحروف التي لها صلة بموضوع البحث.

فإذا جاء التابع لجواب الشرط فعلا مضارعا فإما أن يكون العطف بـ " الواو "، أو " الفاء " أو " ثم ":

أـ فإن كان معطوفا بـ " الواو" أو " الفاء "، نحو: " إن يقمْ زيدٌ يخرجْ عمرٌو ويذهب جعفرٌ " فيجوز في هذا التابع ثلاثة أوجه [(٢)]:

أحدها: الرفع على أنَّ " الواو "، و" الفاء " حرفا استئناف، والجملة بعدهما استئنافية، والفعل بعدهما مرفوع، فيقال في المثال المذكور: " ويذهبُ جعفر " برفع " يذهب ".

الثاني: النصب على أنَّ " الفاء " للسببية، و " الواو " للمعية، ويكون الفعل المضارع على هذا الوجه بعدهما منصوبًا بـ " أنْ " مضمرة وجوبًا ؛ لأنَّ مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام وهو قليل، فيقال: " يذهبَ " بالنصب. [(٣)]

الثالث: الجزم على أن " الواو "، و" الفاء " حرفا عطف، والفعل المضارع بعدهما مجزوم بالعطف على جواب الشرط، فيقال: " يذهبْ " بالجزم.

وقد يُختار من هذه الأوجه الثلاثة وجهان أو كلها حسب ما يناسب السياق ويقتضيه المعنى.

وقد روي " نأخذ " في قول النابغة الذبياني:

فإنْ يَهْلِكْ أبو قابوسَ يَهْلِكْ * ربيعُ الناسِ والبلدُ الحرامُ**

---

(١) وهذه الحروف هي التي ستذكر في البحث، انظر: المقدمة الجزولية في النحو ٧٠، وشرح ابن عقيل ٢٢٤/٣، وشرح الأشموني ٣٦١/٢، والتصريح ١٥٣/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٨٩/٣، ٩٠، والمقتضب ٢٢/٢، وشرح شذور الذهب ٤٥٤، وشرح المكودي على الألفية ٢٩٢.

(٣) انظر: التصريح ٤٠٨/٢.

ونَأْخُذُ بَعْدهُ بذِنَابِ عَيْشٍ *** أَجبَّ الظَّهْرُ لَيْسَ له سَنَامُ[1]

بالأوجه الثلاثة فالرفع على الاستئناف، والجزم عطفا على " يهلك " الثانية، والنصب على إضمار " أنْ ".

وقد تحدث سيبويه عن وقوع الفعل المضارع معطوفا على الشرط ثم مجيء الجواب ثم أعقبه بالحديث عن العطف على الجواب ـ أي العطف بعد انقضاء الشرط والجواب ـ وذكر الأوجه الثلاثة الجائزة إذا كان المضارع معطوفا بالفاء أو الواو، وهذا واضح من نصه حين قال: " فإذا انقضى الكلام ثم جئت ب " ثمَّ "، فإن شئت جزمت وإن شئت رفعت، وكذلك الواو والفاء، قال الله ـ تعالى ـ: " وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ "[2] وقال ـ تبارك وتعالى ـ: " وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ "[3] إلا أنَّه قد يجوز النصب بالفاء والواو. وبلغنا أنَّ بعضهم قرأ: " يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ "[4]، وتقول: " إن تأتني فهو خيرٌ لك وأُكرِمُك "، و " إن تأتني فأنا آتيك وأُحْسِنُ إليك "، وقال ـ عزَّ وجلَّ ـ: " وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ "[5]، والرفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيِّد ؛ لأنَّ الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء.

وقد بلغنا أنَّ بعض القرَّاء قرأ: " مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ "[6]؛ وذلك لأنَّه حمل الفعل على موضع الكلام ؛ لأنَّ هذا الكلام في

---

(١) البيتان من الوافر، في ديوان النابغة ص ١٠٨.
انظر: الكشاف ٢٥٠/١، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٠٠، وشرح ابن عقيل ٣٩/٤، ٤٠.

(٢) من الآية (١١١) في سورة " آل عمران ".

(٣) من الآية (٣٨) في سورة " محمد ".

(٤) من الآية (٢٨٤) في سورة " البقرة "، بنصب " يعذب ".

(٥) هكذا في كتاب سيبويه وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وأبي بكر بنصب " نكفر "، انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ١٤٨، وهناك قراءات أخرى سأذكرها في الدراسة التطبيقية.

(٦) بالجزم قراءة حفص من الآية (١٨٦) في سورة " الأعراف " قرأ بها حمزة والكسائي، وبالرفع قرأ بها عاصم وأبو عمرو، انظر: التيسير في القراءات السبع ٣٦٥.

موضع يكون جوابا، لأن أصل الجزاء الفعل وفيه تعمل حروف الجزاء ؛ ولكنَّهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره ". (١)

ب . وأما إن كان تابع الجواب معطوفًا بـ " ثمَّ " فيجوز فيه وجهان فقط (٢):

أحدهما: الرفع على الاستئناف، فيقال: " إن تأتني آتك ثم أحسنُ إليك ".

ثانيهما: الجزم عطفا على جواب الشرط المجزوم، فيقال: " إن تأتني آتك ثم أحسنْ إليك ".

أما النصب فلا يجوز ؛ لأنَّ إضمار " أنْ " بعد " ثم " غير معروف.

قال سيبويه: " واعلم أن " ثمَّ " لا ينصب بها كما ينصب بالواو والفاء، ولم يجعلوها مما يضمر بعده أن، وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء، وليس معناها معنى الواو، ولكنها تشرك ويبتدأ بها.....

فإذا انقضى الكلام ثم جئت بـ " ثمَّ "، فإن شئت جزمت وإن شئت رفعت ". (٣)

ثانيًا: البدل

وقد سبق الحديث عنه وعن أنواعه، وأما إذا وقع فعل مجرد من العاطف بعد جواب الشرط، فجاز جزمه على أنه بدل مما قبله، وجاز رفعه على أنه جملة في موضع الحال من فاعل ما قبله.

وقد ورد في قوله ـ تعالى ـ: " وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا " (٤)**، فقد قُرِيء " يُضاعفْ " بالجزم على أنه بدل من " يلقَ "، وبالرفع على أنه جملة حالية من فاعل " يَلق "، أو على أنه جملة مستأنفة.** (٥)

(١) الكتاب ٣/ ٨٩، ٩٠.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٨٩، والبديع في علم العربية ١/٦٤٢، والمقاصد الشافية ٦/١٥٦.

(٣) الكتاب بتصرف ٣/٨٩، ٩٠.

(٤) من الآيتين (٦٨، ٦٩) في سورة " الفرقان ".

(٥) انظر: الكتاب ٣/٨٧، والمقتضب ٢/٦٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣/١١٧.

القسم الثاني

تابع جواب الشرط دراسة تطبيقية على القراءات القرآنية

١ـ قال الله ـ تعالى ـ: " **إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ** ".(١)

تابع الجواب في هذه الآية هو قوله: " ويكفر "، وقد ورد فيه عشر قراءات:

الأولى: " وَيُكَفِّرْ " بالواو والياء وجزم الفعل، قرأ به الحسن.(٢)

الثانية: " وَيُكَفِّرُ " بالواو والياء ورفع الفعل، قرأ به حفص، وعاصم، وابن عامر.(٣)

الثالثة: " وَيُكَفِّرَ " بالواو والياء ونصب الفعل، قرأ به الأعمش.(٤)

الرابعة: " وَتُكَفِّرْ " بالواو والتاء وجزم الفعل، قرأ به ابن عباس وكذلك عِكرمة إلا أنه فتح الفاء على ما لم يسم فاعله.(٥)

الخامسة: " وَتُكَفَّرُ " بالواو والتاء المضمومة، وفتح الفاء المشدودة ورفع الفعل، قرأ به ابن هرمز.(٦)

السادسة: " وَتُكَفِّرَ " بالواو والتاء ونصب الفعل، قرأ به عِكرمة، وشهر بن حوشب (٧)

السابعة: " وَنُكَفِّرْ " بالواو والنون وجزم الفعل، قرأ به نافع، وحمزة، الكسائي.(٨)

---

(١) الآية (٢٧١) في سورة " البقرة ".
(٢) انظر: الحجة لابن خالويه ١٠٢، ومشكل إعراب القرآن ١٤١/١.
(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٣٣، والحجة لابن خالويه ١٠٢، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ١/ ١٤١.
(٤) انظر: الكشاف ١/ ٣١٦، والبحر المحيط ٦٩١/٢، والدر المصون ٦١١/٢.
(٥) انظر: البحر المحيط ٦٩٢/٢، والدر المصون ٦١٢/٢.
(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٣٣/١، والبحر المحيط ٦٩٢/٢.
(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٣٢، والبحر المحيط ٦٩٢/٢، والدر المصون ٦١١/٢.
(٨) انظر: الحجة لابن خالويه ١/ ١٣٣، وحجة القراءات لابن زنجلة ١٤٨.

الثامنة: " ونُكَفِّرُ " بالواو والنون ورفع الفعل، قرأ به ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر.(١)
التاسعة: " ونُكَفَّرَ " بالواو والنون ونصب الفعل، قرأ به الأعمش.(٢)
العاشرة: " يُكَفِّرْ " بالياء وإسقاط الواو وجزم الفعل.

التوجيه:

يتضح من عرض القراءات السابقة أن تابع الجواب في هذه الآية قرئ مجزوما وقد ورد فيه قراءات أخرى.

فأما الجزم فله حالتين أن يكون الفعل مقترنا بالواو أومن دونها.

أولا: " ويُكَفِّرْ " بالواو على أنه معطوف على موضع الفاء في قوله " فهو خير لكم "، والمعنى: " **يَكُنْ لَكُمُ الْإِخْفَاءُ خَيْرًا مِنَ الْإِبْدَاءِ** ".

وحجة من قال بهذا الوجه أَن الجزم أولى ليخلص معنى الجزاء ويعلم بأن تكفير السيئات إِنَّما هو ثواب للمتصدق على صدقته وجزاء له.

وإِذا رفع الفعل احتمل أَن يكون جواب الشرط وألا يكون، وكان الجزم أبين المعنيين. (٣)

ثانيًا: " يُكَفِّرْ " بإسقاط الواو وفيه وجهان:

الأول: أنه بدل من موضع " فهو خير لكم " ؛ لأنه جواب الشرط كأن التقدير: " وإن تخفوها يكن خيرًا لكم ويُكَفِّرْ ".

الثاني: أنه على حذف حرف العطف فتكون كالقراءة المشهورة والتقدير: " ويُكَفِّرْ"، وهذا ضعيف جدا (٤)، لأن حذف حرف العطف عند النحويين ضعيف خلافا لمن أجازه. (٥)

---

(١) انظر: الحجة لابن خالويه ١/ ١٣٣، وحجة القراءات لابن زنجلة ١٤٨، ومشكل إعراب القرآن ١/١٤١، والكشاف ١/٣١٦.

(٢) انظر: البحر المحيط ٢/٦٩٢، والدر المصون ٢/٦١١.

(٣) انظر: حجة القراءات ١٤٨.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٣٢، والبحر المحيط ٢/ ٦٩١، والدر المصون ٢/٦١١.

(٥) انظر: نتائج الفكر ٢٠٧، والكناش ١/١٧٦، وشرح قواعد الإعراب ١٥٨.

وأما القراءات الأخرى التي وردت فيها مقترنة بالواو فتوجيهها فيما يأتي:

١. الرفع وفيه وجهان:

أحدهما: الاستئناف ويحتمل وجهين:

أ . أن يكون الفعل " يُكَفِّرُ " مستأنفًا لا موضع له من الإعراب، والواو عاطفة جملة كلام على جملة كلام آخر.(١)

ب . أن يكون خبرًا لمبتدأ مضمر، فمن قرأ بالياء فالتقدير عنده: " والله يكفر عنكم "، ومن قرأ بالنون فالتقدير " ونحن نكفر عنكم ".(٢)

وحجة من قال بهذا الوجه: أنّه لما كان جواب الجزاء فيه الفاء . فهو خير لكم . ولم يكن فعلا مجزوما لم يجوزوا أن يعطفوا فعلا على غير جنسه. (٣)

ثانيهما: أن يكون عطفًا على محل ما بعد الفاء، إذ لو وقع مضارع بعدها لكان مرفوعًا، ويكون المعنى: " **ويكفر الله عنكم بصدقاتكم** ". (٤)

٢. النصب بـ " أنْ " مضمرة وجوبًا بعد واو المعية، عطفا على مصدر متوهم مأخوذ من قوله " فهو خير لكم "، والتقدير: " وإن تخفوها يكن خيرٌ وتكفيرٌ ".(٥)

قال الزمخشري: " ومعناه: إن تخفوها يكن خيرًا لكم، وأنْ نُكَفِّرَ عنكم ".(٦)

---

(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن ٥/٥٨٥.
(٢) انظر: المحرر الوجيز ١/٣٦٦، وتفسير الرازي ٧/٦٤.
(٣) انظر: الحجة لابن خالويه ١/ ١٣٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٤٧، وتمهيد القواعد ٨/٤٢٤٣.
(٤) انظر: جامع البيان ٥/ ٥٨٤، والحجة لابن خالويه ١/ ١٣٣، وحجة القراءات لابن زنجلة ١٤٨، والكشاف ١/٣١٦.
(٥) انظر: البحر المحيط ٢/٦٩٢، والدر المصون ٢/٦١١، وتمهيد القواعد ٨/٤٢٤٣.
(٦) انظر: الكشاف ١/٣١٦.

قال أبو حيان: " وظاهر كلامه هذا أنَّ تقديره: " وأنْ نُكَفِّرَ "، يكون مقدرًا بمصدر، ويكون معطوفًا على: خيرًا، خبر يكن التي قدَّرها كأنه قال: يكن الإخفاء خيرًا لكم وتكفيرًا، فيكون: أن يُكَفِّرَ في موضع نصب.
والذي تقرر عند البصريين أنَّ هذا المصدر المنسبك من أن المضمرة مع الفعل المنصوب بها هو مرفوع معطوف على مصدر متوهم مرفوع، تقديره من المعنى".(١)

قال الأخفش: ".... وقال: " وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم " جزم ورفع على ما فسرت(٢)**، وقد يجوز في هذا وفي الحرف الذي قبله النصب لأنه قد جاء بعد جواب المجازاة "**(٣).

والرفع هو الأجود ؛ لأنّ الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء، فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء.(٤)
ونخلص من هذا أن التابع في هذه الآية " ويكفر " جاء مجزومًا معطوفًا بالواو على موضع جملة " فهو خير لكم "، وبدلا في قراءة إسقاط الواو، وفيما عدا ذلك جاز فيه الرفع والنصب كما سبق توضيحه، ومن هنا فقد وردت القراءات بالأوجه الثلاثة المقررة عند النحويين في مثل هذه الحالة.

٢ ـ قال الله . تعالى .: " لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ "(٥)

تابع الجواب في هذه الآية هو قوله: " يغفر "، وقد ورد فيه أربع قراءات:

---

(١) البحر المحيط ٦٩٢/٢.
(٢) من جواز رفع الفعل وجزمه بعد جواب الشرط.
(٣) معاني القرآن للأخفش ٧٠/١.
(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٨٨/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٧/٤، وتمهيد القواعد ٤٢٤٣/٨.
(٥) الآية (٢٨٤) في سورة " البقرة ".

الأولى: " فَيَغْفِرْ " بالفاء وجزم الفعل، قرأ به ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وأبو عمرو. (١)

الثانية: " فَيَغْفِرُ " بالفاء ورفع الفعل، قرأ به ابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، وعاصم. (٢)

الثالثة: " فَيَغْفِرَ " بالفاء ونصب الفعل، قرأ به ابن عباس، وأبو حيوة، والأعرج. (٣)

الرابعة: " يَغْفِرْ " بإسقاط الفاء وجزم الفعل، قرأ به ابن مسعود. (٤)

التوجيه:

يتضح من هذه القراءات أن تابع الجواب في هذه الآية قرئ بالجزم في حال اقترانه بالفاء ومن دونها، وقد ورد فيه قراءات أخرى.

أما الجزم فله حالتان:

أولا: " فيغفر " بالفاء على أنه معطوف على جواب الشرط المجزوم " يحاسبكم". (٥)

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٦٧، والسبعة في القراءات لابن مجاهد ١٩٥، ومعاني القراءات للأزهري ٢٣٧/١، والنشر في القراءات العشر ٢٧٠/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٦٧، والسبعة في القراءات لابن مجاهد ١٩٥، ومعاني القراءات للأزهري ٢٣٧/١، والكشاف ٢٥٠/١، والبحر المحيط ٧٥٢/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ٦٧/١، والحجة لابن خالويه ١٠٤، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦١٠/١، والبحر المحيط ٧٥٢/٢.

(٤) انظر: المحتسب ١٤٩/١.

(٥) انظر: المقتضب ٢٢/٢، وإعراب القرآن للزجاج ٩٣١/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨٤/٤، و شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٨٨/٣،، وشرح الكافية الشافية ٨٥/١، وشرح ابن عقيل ٣٦٤/٣.

ثانيا: " يغفر " بإسقاط الفاء على البدل من قوله " يحاسبكم ". (١)

قال أبو الفتح: " جزم هذا على البدل من "يحاسبكم" على وجه التفصيل لجملة الحساب، ولا محالة أن التفصيل أوضح من المفصَّل، فجرى مجرى بدل البعض أو الاشتمال، والبعض كـ " ضربت زيدًا رأسه "، والاشتمال كـ " أُحِبُّ زيدًا عَقْلَه"، وهذا البدل ونحوه واقع في الأفعال وقوعه في الأسماء لحاجة القبيلين إلى البيان ". (٢)

وأما القراءات الأخرى التي وردت فيها مقترنة بالفاء فتوجيهها فيما يأتي:

١. الرفع ويحتمل وجهين:

الأول: الاستئناف، ويحتمل قولين:

أ. أنّ تكون الفاء للاستئناف، والجملة بعدها مستأنفة.

ب. أن يكون الفعل خبرًا لمبتدأ محذوف أي: فهو يغفرُ. (٣)

الثاني: أنّ هذه الجملة الفعلية معطوفة على ما قبلها. (٤)

٢. النصب على إضمار " أَنْ " وجوبًا بعد فاء السببية.

قال السمين الحلبي: " وأمَّا النصبُ فبإضمارِ «أَنْ» وتكونُ هي وما في حَيِّزها بتأويلِ مصدرٍ معطوف على المصدر المتوهَّم من الفعلِ قبلَ ذلك تقديره: تكنْ محاسبةٌ فغفرانٌ وعذابٌ". (٥)

---

(١) انظر: الكشاف ٣٣٠/١، والمحرر الوجيز ٣٩٠/١.
(٢) انظر: المحتسب ١٤٩/١، ١٥٠.
(٣) انظر: حجة القراءات ١٥٢، والمحرر الوجيز ٣٩٠/١، وتفسير الرازي ١٠٥/٧، ومعترك الأقران ٣٠/٣.
(٤) انظر: الحجة للفارسي ٤٦٥/٢، والمحرر الوجيز ٣٩٠/١، وإتحاف فضلاء البشر ٢١٤.
(٥) الدر المصون ٦١٢/٢.

وقد تحدث سيبويه عن وقوع الفعل المضارع معطوفا على الشرط ثم مجيء الجواب ثم أعقبه بالحديث عن العطف على الجواب ـ أي العطف بعد انقضاء الشرط والجواب ـ وذكر أنه يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه الرفع والجزم والنصب إذا كان معطوفا بالفاء أو الواو، واستدل على ذلك بالآية السابق ذكرها وهذا واضح في نصه حين قال: ".... إلا أنَّه قد يجوز النصب بالفاء والواو.
وبلغنا أنَّ بعضهم قرأ: " يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ"(١) ."(٢)

وذكر الفراء أنه يجوز في " فيغفر " الجزم بالعطف على الجزاء، وأنه يجوز الرفع ويكون التسكين من أجل إدغام الراء في اللام (٣)، وهذا واضح في نصه حين قال: " وأمّا قوله: " وإن تبدوا ما فِي أنفسِكم أو تخفوه يحاسِبْكم بِهِ الله فيغفِرُ ".

وتقرأ جزما على العطف ومسكَّنة تشبه الجزم وهى فى نية رفع تدغم الراء من يغفر عند اللام، والباء من يعذب عند الميم ".(٤)

وبمثل هذا القول قال الأخفش: " وقال " وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ " فتجزم " فَيَغفِر " إذا أردت العطف، وتنصب

---

(١) من الآية (٢٨٤) في سورة " البقرة ".
(٢) انظر: الكتاب ١/١٩٥.
(٣) روى أبو عمرو عن العرب إدغام الراء في اللام، وأجازه الكسائيُّ والفراء أيضًا، وله وجه من القياس، وهو أنَّ الراء إذا أُدغمَت في اللام صارت لامًا ، ولفظ اللام أسهل من الراء لعدم التكرار فيها، وإذا لم تُدغَم الراءُ كان في ذلك ثقل ؛ لأنَّ الراء فيها تكرار فكأنها راءان، واللام قريبة من الراء، فتصير كأنك قد أتيت بثلاثة أحرف من جنس واحد، والخليل وسيبويه لا يجيزان الإدغام لأجل التكرار.
انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/٤٧٩، والمبسوط في القراءات العشر ٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٥٤٤، والممتع في التصريف ٤٥٨، وشرح الشافية للرضي ٣/٢٧٤.
(٤) انظر: معاني القرآن ١/٢٠٦.

إذا أضمرت "أنْ" ونويت أن يكون الأول اسما، وترفع على الابتداء وكل ذلك من كلام العرب ". (١)

ونخلص من هذا أن التابع في هذه الآية " فيغفر " جاء مجزومًا معطوفًا بالفاء على جواب الشرط " يحاسبكم "، وبدلا في قراءة إسقاط الفاء، وفيما عدا ذلك جاز فيه الرفع والنصب كما سبق توضيحه، ومن هنا فقد وردت القراءات بالأوجه الثلاثة المقررة عند النحويين في مثل هذه الحالة.

(١) معاني القرآن ٦٧/١.

٣ ـ قال الله ـ تعالى ـ: " **لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا** " (١)

تابع الجواب في هذه الآية هو قوله: " يجد "، وقد ورد فيه قراءتان:

الأولى: " يَجِدْ " بالجزم، قرأ به جمهور القراء. (٢)

الثانية: " يَجِدُ " بالرفع، قرأ به ابن عامر. (٣)

التوجيه:

يتضح من عرض القراءتين الواردتين في هذه الآية أن تابع الجواب وهو " يجد " قرئ بالجزم، وقد ورد فيه قراءة أخرى.

أما الجزم فبالعطف على جواب الشرط " يُجْزَ "، والمعنى: " الذي يعمل سوءًا من معاصي الله وخلاف ما أمره به لا يجد له وليا يحميه ولا ناصرا ينصره مما يحل به من عقوبة الله ". (٤)

وأما بالرفع فالجملة تحتمل وجهين:

١ـ أن تكون الواو للاستئناف، وجملة " لا يجد من دون الله وليا ولا نصيرا " مستأنفة لا محل لها من الاعراب.

٢ـ أن تكون الواو حالية وجملة " لا يجد من دون الله وليا ولا نصيرا " في محل نصب حال. (٥)

---

(١) الآية (١٢٣) في سورة " النساء ".

(٢) انظر: جامع البيان في القراءات السبع ١٠١٦/٣، والمحرر الوجيز ١١٦/٢، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٩١.

(٣) انظر: مختصر الشواذ ٢٩، وجامع البيان في القراءات السبع ١٠١٦/٣، والمحرر الوجيز ٢/ ١١٦، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٩١/٢، والبحر المحيط ٧٦/٤

(٤) انظر جامع البيان ٢٤٧/٩، وتفسير البيضاوي ٩٩/٢.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٢/ ١١٦، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٩١/٢، والدر المصون ٩٧/٤.

وفي كونه حالا نظر ؛ لأن الفعل المضارع المنفي بـ " لا " لا يقترن بالواو إذا وقع حالا. (١)

قال الهمذاني: " وقوله: " وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ " الجمهور على جزم دال " وَلَا يَجِدْ " عطفًا على " يُجْزَ "، وقرئ: " ولا يجدُ " بالرفع على الاستئناف ". (٢)

ونخلص من هذا أنّ التابع في هذه الآية " يَجِدْ " جاء مجزومًا بالعطف على جواب الشرط، ووردت فيه قراءة الرفع على أنه مستأنف، ومن هنا فقد وردت القراءات بوجهين فقط من الأوجه الثلاثة المقررة وهما الجزم والرفع، ولم يقرأ بالنصب وإن كان المعنى لا يأباه.

(١) انظر: الدر المصون ٩٧/٤، وأوضح المسالك ٢٨٩/٢، والمقاصد الشافية ٣/ ٥١٥.
(٢) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٩١/٢.

٤ ــ قال الله ـ تعالى ـ: " مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ".(١)

تابع الجواب في هذه الآية هو قوله: " ويذرهم "، وقد ورد فيه أربع قراءات:

الأولى: " يَذَرْهُمْ " بالياء وجزم الفعل، قرأ به حمزة والكسائي وعاصم وأبو عمرو وابن مصرف والأعمش والأخوان.(٢)

الثانية: " يَذَرُهُمْ " بالياء ورفع الفعل، قرأ به عاصم وأبو عمرو.(٣)

الثالثة: " يَذَرَهُمْ " بالياء ونصب الفعل، ولم أقف على من قرأ به، وقد ذكر في بعض كتب النحو.(٤)

الرابعة: " نَذَرُهُمْ " بالنون ورفع الفعل، قرأ به نافع وابن كثير وابن عامر والحسن وقتادة وأبو جعفر والأعرج وشيبة والحرميان.(٥)

التوجيه:

يتضح من عرض القراءات السابقة أن تابع الجواب في هذه الآية قرئ بالجزم، وقد ورد فيه قراءات أخرى.

أما الجزم فبالعطف على محل " فلا هادي له "كأنه قيل: من يضلل الله لا يهده أحدٌ ويذرهم ؛ لأنه لو وقع موقعه فعل لانجزم.(٦)

قال سيبويه: " **وقد بلغنا أنَّ بعض القرَّاء قرأ: " مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ " ؛ وذلك لأنَّه حمل الفعل على موضع الكلام ؛**

---

(١) الآية (١٨٦) في سورة " الأعراف ".

(٢) انظر: تفسير السمر قندي ٥٧٢/١، والمحتسب ٢٢٧/١، والتيسير في القراءات السبع ٣٦٥، وتفسير البغوي ٢٥٦/٢.

(٣) انظر: التيسير في القراءات السبع ٣٦٥، والبحر المحيط ٢٣٦/٥، وشرح طيبة النشر لابن الجزري ٢٤٠.

(٤) انظر: التصريح ٤٠٨/٢.

(٥) انظر: التيسير في القراءات السبع ٣٦٥، والبحر المحيط ٥/ ٢٣٦، وشرح طيبة النشر ٢٤٠.

الحرميان هما نافع وابن كثير.

(٦) انظر: معاني القرآن للأخفش ٦٩/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٩٣/٢، والحجة لابن خالويه ٥٩/٢، والايضاح العضدي ٣٢٠، وتوجيه اللمع لابن الخباز ٣٧٨.

لأنَّ هذا الكلام في موضع يكون جوابا ؛ لأنّ أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء ؛ ولكنَّهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره " [(١)].

وقال الأخفش: " **وقد قرىء " مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ " جزم.**

فجزم " يَذَرْهُم " على أنه عطف على موضع الفاء لأن موضعها يجزم اذا كانت جواب المجازاة ". [(٢)]

وأما القراءات أخرى في هذه الآية فتوجيهها فيما يأتي:

١ـ الرفع على الاستئناف بإضمار مبتدأ، من قرأ بالياء فالتقدير: " وهو يذرهم "[(٣)]، ومن قرأ بالنون فالتقدير " نحن نذرهم ".[(٤)]

٢. النصب بإضمار " أن " وجوبًا بعد الواو.[(٥)]

ونخلص من هذا أن التابع في هذه الآية " يذرهم " جاء مجزومًا بالعطف على موضع الفاء، وفيما عدا ذلك جاز فيه الرفع والنصب كما سبق توضيحه، ومن هنا فقد وردت القراءات بوجهين فقط من الأوجه الثلاثة المقررة وهي الجزم والرفع، ولم يقرأ بالنصب مع أن المعنى لا يأباه.

---

(١) الكتاب ٣/٩٠.

(٢) معاني القرآن ١/٦٩.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٣٩٣، والكشاف ٢/١٨٣،، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٢٨٤، والبحر المحيط ٥/٢٣٦، ومغني اللبيب ٤٧٠، والتصريح ٢/٤٠٨، وتفسير أبي السعود ٣/٣٠٠، وحاشية الخضري ٣/٧٩.

(٤) انظر: تفسير البغوي ٢/٢٥٦، والكشاف ٢/١٨٣،، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٢٨٤،، والبحر المحيط ٥/٢٣٦، والدر المصون ٥/٥٢٨، ومغني اللبيب ٤٧٠، والتصريح ٢/٤٠٨، وحاشية الخضري ٣/٧٩، وتفسير أبي السعود ٣/٣٠٠، وروح المعاني ٥/١٢٠.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/٤٧، والتصريح ٢/٤٠٨.

٥ . قال الله . تعالى .: " **فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ** "(١).

تابع الجواب في هذه الآية هو قوله: " يستخلف "، وقد ورد فيه قراءتان:

الأولى: " يَسْتَخْلِفْ " بالجزم، قرأ به عاصم، وحفص في رواية هُبيرة، وقرأ عبد الله بن مسعود بتسكينه. (٢)

الثانية: " يَسْتَخْلِفُ " بالرفع، قرأ به جمهور القراء.(٣)

التوجيه:

يتضح من عرض القراءتين السابقتين أن تابع الجواب وهو قوله: " يستخلف " قرئ بالسكون، وقد ورد فيه قراءات أخرى.

أما قراءة السكون فتحتمل وجهين:

١. أن يكون مجزومًا بالعطف على الجواب المقترن بالفاء إذ محله الجزم، كأنه قيل: " فإن تولوا يعذرني ويهلككم ويستخلف مكانكم آخرين ".(٤)

٢. أن يكون قد سُكن تخفيفًا لتوالي الحركات. (٥)

---

(١) الآية (٥٧) في سورة " هود ".
(٢) انظر: البحر المحيط ١٦٩/٦، وتفسير أبي السعود ٢١٩/٤، والتحرير والتنوير ١٠٢/١٢، والمحرر الوجيز ١٨٢/٣، والدر المصون ٣٤٤/٦، وروح المعاني ٦/ ٢٨٣/٦.
(٣) انظر: الكشاف ٤٠٤/٢،، والمحرر الوجيز ١٨٢/٣، والتبيان ٧٠٤/٢، والبحر المحيط ١٦٩/٦، والدر المصون ٣٤٤/٦.
(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٠٤، والدر المصون ٦/ ٣٤٤، وتفسير أبي السعود ٤/ ٢١٩، وروح المعاني ٦/ ٢٨٣، والتحرير والتنوير ١٠٢/١٢.
(٥) انظر: التبيان ٢/ ٧٠٤، والدر المصون ٦/ ٣٤٤، وتفسير أبي السعود ٤/ ٢١٩، وروح المعاني ٦/ ٢٨٣،،، والتحرير والتنوير ١٠٢/١٢.

وأما قراءة الرفع فعلى الاستئناف، والمعنى: " يهلككم الله ويجيء بقوم آخرين يخلفونكم في دياركم وأموالكم ".[1]

ونخلص من هذا أن التابع في هذه الآية " يستخلف " جاء مجزومًا بالعطف على جواب الشرط المقرون بالفاء، أو سكن للتخفيف من توالي الحركات، ووردت فيه قراءة الرفع على أنه مستأنف، ومن هنا فقد وردت القراءات بوجهين فقط من الأوجه الثلاثة المقررة وهما الجزم والرفع ولم يقرأ بالنصب.

(١) انظر: الكشاف ٤٠٤/٢، والبحر المحيط ٦/ ١٦٩،، وتفسير أبي السعود ٢١٩/٤.

٦ ـ قال الله ـ تعالى ـ: " وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى "(١)

تابع الجواب في هذه الآية هو قوله: " ونحشره "، وقد ورد فيه ثلاث قراءات:

الأولى: " نَحْشُرْه " بالنون وجزم الفعل، قرأ به أبان بن تغلب. (٢)

الثانية: " نَحْشُرُه " بالنون ورفع الفعل، قرأ به الباقون. (٣)

الثالثة: " يَحْشُرُهْ " بالياء ورفع الفعل وسكون الهاء على لفظ الوقف، لم أقف عليها في كتب القراءات ولكن ورد ذكرها في البحر المحيط والمحرر الوجيز. (٤)

التوجيه:

يتضح من عرض القراءات السابقة أن تابع الجواب في هذه الآية " نحشره " قرئ مجزومًا وقد ورد فيه قراءة أخري.

أما الجزم فجاء معطوفًا بالواو على محل جواب الشرط وهو " فإن له معيشة ضنكا "، كأنه قيل: " من أعرض عن ذكري تكن له معيشة ضنك ونحشره ". (٥)

قال ابن جني: " **ومن ذلك ما يروى عن أبان بن تغلب: " وَنَحْشُرْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى "، بالجزم، فهو معطوف على موضع قوله ـ عز وجل ـ: "فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا"، وموضع ذلك جزم لكونه جواب الشرط الذي هو قوله: " وَمَنْ أَعْرَضَ**

(١) الآية (١٢٤) في سورة " طه ".
(٢) انظر: المحتسب ٢/٦٠، والبحر المحيط ٧/٣٩٤، والدر المصون ٨/١١٦.
أبان بن تغلب بن رَباح الجريري، أبو سعيد البكري، قاريء فقيه لغوي، من مصنفاته: غريب القرآن. انظر: بغية الوعاة ١/٤٠٤.
(٣) انظر: البحر المحيط ٧/٣٩٤، والدر المصون ٨/١١٦.
(٤) انظر: المحرر الوجيز ٤/ ٦٨، والبحر المحيط ٧/٣٩٤.
(٥) انظر: المحتسب ٢/ ٦٠، والكشاف ٣/ ٩٥، والمحرر الوجيز ٤/ ٦٨، وتفسير البيضاوي ٤/ ٤١، والبحر المحيط ٧/٣٩٤، والدر المصون ٨/١١٦.

عَنْ ذِكْرِي "، فكأنه قال: ومن أعرض عن ذكري يَعِشْ عيشة ضنكا ونحشرْهُ، كما تقول: من يزرْنِي فله درهمٌ وأزده على ذلك، أي: من يزرْني يجبْ له درهم علي وأزده عليه ". (١)

وقيل إن التسكين هنا أصله الضمة وسكن للتخفيف. (٢)

قال أبو حيان: " **وقرأ الجمهور " وَنَحْشُرُهُ " بالنون، وفرقة منهم أبان بن تغلب بسكون الراء فيجوز أن يكون تخفيفا، ويجوز أن يكون جزمًا بالعطف على موضع فإنَّ له معيشة ضنكا لأنّه جواب الشرط، وكأنه قيل: " وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي تَكُنْ لَهُ مَعِيشَةٌ ضَنْكٌ وَنَحْشُرُهُ** " ". (٣)

وأما قراءة الرفع فعلى الاستئناف. (٤)

ونخلص من هذا أن التابع في هذه الآية " نحشره " جاء مجزومًا بالعطف على موضع الجواب، وقيل سكن للتخفيف.

ووردت فيه قراءة بالرفع على أنه مستأنف، ومن هنا فقد وردت القراءات بوجهين فقط من الأوجه الثلاثة المقررة وهما الجزم والرفع، ولم يقرأ بالنصب وإن كان المعنى لا يأباه ؛ لأن المعنى: " ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا وحشرًا ".

---

(١) المحتسب بتصرف ٢/ ٦٠.
(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٩٠٧/٢، والبحر المحيط ٣٩٤/٧، والدر المصون ١١٦/٨
(٣) البحر المحيط ٣٩٤/٧.
(٤) انظر: التبيان ٩٠٧/٢، والبحر المحيط ٣٩٤/٧.
وبعض ممن وجه قراءة الرفع قالوا أنه في قراءة التسكين أصلها الرفع وسكنت للتخفيف.

٧ . قال الله . تعالى .: " **تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا** "(١)

تابع الجواب في هذه الآية هو قوله: " يجعل "، وقد ورد فيه ثلاث قراءات:

الأولى: الجزم " يَجْعَلْ "، قرأ به الباقون.(٢)

الثانية: الرفع " يَجْعَلُ "، قرأ به ابن كثير وابن عامر وأبو بكر وعاصم.(٣)

الثالثة: النصب " يَجْعَلَ "، قرأ به عبيد الله بن موسى، وطلحة بن سليمان.(٤)

التوجيه:

يتضح من هذه القراءات السابقة أن تابع جواب الشرط في هذه الآية " يجعل " قرئ مجزومًا، وقد ورد فيه قراءات أخرى.

الجزم إما أن يكون معطوفا على " شاء " أو على " جعل ".

فإن كان معطوفا على موضع " جعل " **ـ أي على جواب الشرط ـ يكون تابعا للجواب**، والمعنى: " إن يشأ يجعل لك جنات ويجعل لك قصورا ".(٥)

قال الفراء: " " ويجعل لك قصورًا " مجزومة مردودة على " جعل "، و " جعل " في معنى الجزم ". (٦)

---

(١) الآية (١٠) في سورة " الفرقان ".
(٢) انظر: الحجة لابن خالويه ٢٦٤، والحجة لابن زنجلة ٥٠٨.
(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٠٦/٣، والحجة لابن خالويه ٢٦٤، ومعاني القراءات للأزهري ٢١٤/٢، والحجة لابن زنجلة ٥٠٨.
(٤) انظر: المحرر الوجيز ٢٠١/٤.
(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥٩/٤، والحجة لابن خالويه ٢٦٤، والحجة لابن زنجلة ٥٠٨، وتفسير الفخر الرازي ٢٤/ ٤٣٦.
(٦) معاني القرآن ٢/ ٢٦٣.

وإن كان معطوفا على موضع " شاء " ـ أي على فعل الشرط ـ فلن يكون تابعا للجواب، وفعل الشرط محقق الحصول بالقرينة وهذا المِحْمِلُ أشد تبكيتا للمشركين وقطعًا لمجادلتهم، وقرينة ذلك قوله بعده: " بل كذبوا بالساعة وأعتدنا لمن كذب بالساعة سعيرًا "وهو ضد ومقابل لما أعدَّه لرسوله والمؤمنين.(١)
وأما القراءات الأخرى التي وردت في هذه الآية فتوجيهها فيما يأتي:

١ـ الرفع على الاستئناف، والمعنى: " وسيجعل لك قصورًا في الآخرة أكثر مما قالوا".(٢)

وقال الفراء: " **وقد تكون رفعًا وهي في ذلك مجزومة ؛ لأنها لام لقيت لاما فسكنت وإن رفعتها رفعا بينا فجائز** ".(٣)
٢ـ النصب بإضمار " أنْ " وجوبًا بعد واو المعية.(٤)
قال ابن جني: " **نصبه على أنه جواب الجزاء بالواو، كقولك: إن تأتني آتك وأُحْسِنَ إليك، وجازت إجابته بالنصب لما لم يكن واجبا إلا بوقوع الشرط من قبله وليس قويا من ذلك، ألا تراه بمعنى قولك: أفعلُ كذا إن شاء الله ؟** ".(٥)

ونخلص من هذا أن التابع في هذه الآية " يجعل " جاء مجزومًا بالعطف على موضع جواب الشرط، وفيما عدا ذلك جاز فيه الرفع والنصب كما سبق توضيحه، ومن هنا فقد وردت القراءات بالأوجه الثلاثة المقررة عند النحويين في مثل هذه الحالة.

(١) انظر: التحرير والتنوير ١٨ / ٣٣١.
(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥٩/٤، والحجة لابن خالويه ٢٦٤، وتفسير الفخر الرازي ٢٤/ ٤٣٦.
(٣) انظر: معاني القرآن ٢٦٣/٢.
(٤) انظر: تفسير أبي السعود ٢٠٥/٦.
(٥) المحتسب ٢/ ١١٨.

٨ ـ قال الله . تعالى .: " وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا " (١)

تابع الجواب في هذه الآية هو قوله: " يضاعف "، وقد ورد فيه خمس قراءات:

الأولى: " يُضَاعَفْ " بالياء والألف وجزم الفعل، قرأ به نافع وابن عامر وحمزة والكسائي. (٢)

الثانية: " يُضَعَّفْ " بإسقاط الألف وتشديد العين وجزم الفعل، قرأ بها الحسن وأبو جعفر وابن كثير. (٣)

الثالثة: " نُضَعِّفْ " بإسقاط الألف وضم النون وكسر العين المشددة وجزم الفعل، قرأ به أبو جعفر وشيبة وطلحة بن سليمان. (٤)

الرابعة: " يُضَاعَفُ " بالياء والألف ورفع الفعل، قرأ به أبو بكر وعاصم. (٥)

الخامسة: " يُضَعَّفُ " بإسقاط الألف وتشديد العين ورفع الفعل، قرأ به ابن عامر (٦)

التوجيه:

يتضح من هذه القراءات السابقة أن تابع الجواب في هذه الآية هو "يضاعف"، و" يخلد "(٧) **قرئ الفعل " يضاعف " مجزوما، وقد ورد فيه قراءات أخرى.**

أما الجزم فعلى أنه بدل اشتمال من "يلق" ـ جواب الشرط ـ ؛ لأن مضاعفة العذاب لقي الأثام، و" يخلد " بالجزم عطفا على " يضاعف "على أن الواو

---

(١) من الآيتين (٦٨،٦٩) في سورة " الفرقان ".

(٢) انظر: جامع البيان ٣٠٩/١٩، والسبعة في القراءات ٤٦٧/١، والحجة لابن خالويه ٤٦٢/١، وحجة القراءات لابن زنجلة ٥١٤/١.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ٢٢٠/٤، وتفسير فخر الرازي ٤٨٤/٢٤، البحر المحيط ١٣٠/٨، وتفسير أبي السعود ٢٣٠/٦.

(٥) انظر: وجامع البيان ٣٠٩/١٩، والسبعة في القراءات ٤٦٧/١، والحجة لابن خالويه ٤٦٢/١، وحجة القراءات لابن زنجلة ٥١٤/١.

(٦) انظر: الحجة لابن خالويه ٤٦٢/١، والبحر المحيط ١٣٠/٨.

(٧) الواو في " يخلد " ليست عاطفة على جواب الشرط، وإنما عطف على التابع وتابع التابع تابع.

عاطفة. [١]

قال الزجاج:" " يلق " جزم على الجزاء ".[٢]

و أما ما ورد فيه من قراءة الرفع فإما على الاستئناف فجاءت تفسيرا لما قبلها، كأن قائلا قال: ما لقي الآثم فقيل: يُضاعف للآثم العذاب.[٣]

وإما على الحالية من فاعل " يلق ".[٤]

والصواب الجزم ؛ وذلك أنه تفسير للآثام لا فعل له، ولو كان فعلا له لكان الوجه فيه الرفع [٥]

قال الفراء: " قرأتِ القراءُ بجزم " يضاعف "، ورفعه عاصم بن أبى النَّجُود، والوجه الجزم، وذلك أن كل مجزوم فسَّرتَه ولم يكن فعلا لما قبله فالوجه فيه الجزم، وما كان فعلا لما قبله رَفَعْته، فأمّا المفسِّر للمجزوم فقوله: " وَمَن يَفْعَلْ ذلِكَ يَلْقَ أَثَاما "ثم فسر الأثام، فقال " يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ " ومثله فى الكلام: إن تكلِّمنى تُوصِنى بالخير والبِرّ أقبلْ منك ؛ ألا ترى أنك فسَّرت الكلام بالبِرّ ولم يكن فعلا له، فلذلك جَزَمت، ولو كان الثانى فعلا للأول لرفعته، كقولك إن تأتنا تطلبُ الخير تجدْه ؛ ألا ترى أنك تجد (تطُلب) فعلا للاتيان ".[٦]

وأما " يخلد " فهي تابعة لـ " يضاعف " في كل الأحوال، فالقول فيها هو القول في " يضاعف ".

نخلص من هذا أن التابع في هذه الآية " يضاعف " جاء مجزوما على أنه بدل اشتمال من جواب الشرط، ووردت قراءة الرفع فيه إما على الاستئناف، أو الحالية من فاعل " يلق "، و" يخلد " تابعة لـ "يضاعف " في كل ما سبق، ومن هنا فقد وردت القراءات بوجهين فقط من الأوجه الثلاثة المقررة وهما الجزم والرفع، ولم يقرأ بالنصب ؛ لأن المعنى يأباه.

---

(١) انظر: الكتاب ٨٧/٣، والمقتضب ٦٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١١٧/٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٧٦/٤، وانظر: الكتاب ٨٧/٣.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١١٧/٣، ومعاني القراءات للأزهري ٢١٨/٢.

(٤) انظر: البحر المحيط ١٣١/٨، والدر المصون ٤٤٤٢/١.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٣/٢، وجامع البيان ٣٠٩/١٩.

(٦) معاني القرآن ٢٧٣/٢.

٩ ــ قال الله ـ تعالى ـ: إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ * أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ * وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ ". (١)

تابع الجواب في هذه الآية هو قوله: " يعف "، وقد ورد فيه ثلاث قراءات هي:

الأولى: الجزم بحذف الواو " يَعْفُ "، قرأ به العامة. (٢)

الثانية: الرفع بإثبات الواو " يَعْفُو "، قرأ به الأعمش. (٣)

الثالثة: النصب بإثبات الواو " يَعْفَو "، قرأ به أهل المدينة. (٤)

التوجيه:

يتضح من عرض القراءات السابقة لـ " يعف " أن تابع الجواب في هذه الآية قرئ مجزومًا، وقد ورد فيه قراءات أخرى.

أما الجزم ففي تخريجه قولان:

أ . أنه جواب شرط لفعل شرط مقدر والمعنى: " إن يشأ يسكن الريح فيظللن رواكد على ظهره أو يوبقهن بما كسبوا، وإن يشأ يعف عن كثير"، وهو الأصح.

ب . وقيل إنه معطوف على جواب الشرط، وفيه إشكال وذلك لأنّ المعنى: إن يشأ يسكن الريح فتبقى تلك السفن رواكد ويهلكها بذنوب أهلها، فلا يحسن عطف " يعف " على الجواب ؛ لأنه يصير المعنى: إن يشأ يعف، وليس المعنى ذلك بل المعنى

(١) من الآية (٣٣) إلى الآية (٣٥) في سورة " الشورى ".
(٢) انظر: حجة القراءات ٦٤٣، والبحر المحيط ٣٤٠/٩، والدرالمصون ٥٥٧/٩.
(٣) انظر: البحر المحيط ٣٤٠/٩، والدرالمصون ٥٥٧/٩.
(٤) انظر المرجعين السابقين.

الإخبار عن العفو من غير شرط المشيئة فهو إذا عطف على المجزوم من حيث اللفظ لا من حيث المعنى. (١)

وأما القراءات الأخرى التي وردت في هذه الآية فتوجيهها فيما يأتي:

١- الرفع ويحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون كالمجزوم، وثَبَتَت الواو في الجزم كثبوت الياء في " مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ " على قراءة. (٢)

الآخر: أن يكون الفعل مرفوعا، خبر لمبتدأ محذوف تقديره: " هو يعفو أو الله يعفو "، والمعنى: أخبر تعالى أنَّه يَعْفو عن كثير من السيئات. (٣)

قال القرطبي: " وقد قرأ قوم " ويعفو " بالرفع، وهي جيدة في المعنى ". (٤)

ورد أبوحيان ذلك بأنه ليس بجيد إذ لم يفهم مدلول التركيب، والمعنى: إلا أنّه تعالى إن يشأ أهلك ناسًا وأنجى ناسًا على طريق العفو عنهم. (٥)

٢. النصب بإضمار " أن " وجوبا بعد واو المعية. (٦)

ونخلص من هذا أن التابع في هذه الآية " يعف " جاء مجزوما على أنه جواب شرط لفعل شرط مقدر على الأصح، وقيل بالعطف على جواب الشرط المذكور، وفيما عدا ذلك جاز فيه الرفع والنصب كما سبق توضيحه، ومن هنا فقد وردت القراءات بالأوجه الثلاثة المقررة عند النحويين في مثل هذه الحالة.

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٣/١٦، والبحر المحيط ٣٤١/٩، والدر المصون ٥٥٧/٩.
(٢) انظر: البحر المحيط ٦/ ٣٢٠.
(٣) انظر: الدر المصون ٥٥٧/٩.
(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٣/١٦، والدر المصون ٥٥٧/٩.
(٥) البحر المحيط ٣٤١/٩.
(٦) انظر: البحر المحيط ٣٤١/٩، والدر المصون ٥٥٧/٩.

١٠ . قال الله . تعالى .: " **إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ** "[١]

تابع الجواب في هذه الآية هو قوله: " يخرج "، وقد ورد فيه ست قراءات:

الأولى: " وَيُخْرِجْ " بالياء وجزم الفعل، قرأ به جمهور القراء. [٢]

الثانية: الجزم مع النون " نُخْرِجْ "، قرأ به يعقوب الحضرمي. [٣]

الثالثة: " وَيُخْرِجُ " بالياء ورفع الفعل، قرأ به أبو عمرو. [٤]

الرابعة: " وَيُخْرَجَ " بالياء وفتح الراء ونصب الفعل، قرأ به عيسى. [٥]

الخامسة: " تُخْرَجُ " بالتاء ورفع الفعل، قرأ به ابن عباس ومجاهد وابن سيرين وابن محيصن وأيوب بن المتوكل.[٦]

السادسة: " تَخْرُجُ " بالتاء وضم الراء ورفع الفعل، قرأ به ابن عباس ومجاهد وابن محيصن وحميد.[٧]

التوجيه:

يتضح من عرض القراءات السابقة أن تابع الجواب " يخرج " في هذه الآية قرئ مجزومًا، وقد ورد فيه قراءات أخرى.

---

(١) الآية (٣٧) في سورة " محمد ".
(٢) انظر: إعراب القرآن للزجاج ٣/٩٣٠، والمحرر الوجيز ٥/١٢٣، والبحر المحيط ٩/٤٧٧، والدر المصون ٩/٧٠٨.
(٣) انظر: إعراب القرآن للزجاج ٣/٩٣٠، والبحر المحيط ٨/٦٥.
(٤) انظر: المحتسب ٢/ ٢٧٣، والكشاف ٤/٣٣٠، والمحرر الوجيز ٥/١٢٣، و والجامع لأحكام القرآن ١٦/٢٥٧.
(٥) انظر: البحر المحيط ٩/٤٧٧، والدر المصون ٩/٧٠٨.
(٦) انظر: المحرر الوجيز ٥/١٢٣، والبحر المحيط ٩/٤٧٧.
(٧) انظر: الكشاف ٤/٣٣٠، والجامع لأحكام القرآن ١٦/٢٥٧، والبحر المحيط ٩/٤٧٧.

أما الجزم فبالعطف على جواب الشرط " تبخلوا "، وأسند الفعل إلى ضمير الفاعل إما الله . تعالى . أو الرسول أو البخل. (١).

وأما القراءات الأخرى التي وردت في هذه الآية فتوجيهها فيما يأتي:

١. الرفع مع الياء والتاء على الاستئناف بمعنى " وهو يخرج ".

٢. النصب مع الياء على إضمار " أنْ " والعطف على مصدر متوهم أي: يكن بخلكم وإخراج أضغانكم. (٢)

وفي قراءة " يُخْرَجَ" بالبناء للمفعول جاء الفعل مذكرًا مع أن " الأضغان " مؤنث ؛ وذلك لأنه مؤنث مجازي، وهذا ما ورد من مواضع جواز تذكير الفعل وتأنيثه أن يكون الفاعل مؤنثا مجازيا ظاهرًا مثل: طلعت الشمس وطلع الشمس، والتأنيث أفصح. (٣)

نخلص من هذا أن التابع في هذه الآية " يخرج " جاء مجزوما بالعطف على جواب الشرط، وجاز فيه الرفع والنصب كما سبق توضيحه، ومن هنا فقد وردت القراءات بالأوجه الثلاثة المقررة عند النحويين في مثل هذه الحالة.

(١) انظر: إعراب القرآن للزجاج ٣/٩٣٠، والمحرر الوجيز ٥/١٢٣، والبحر المحيط ٩/٤٧٧، والدر المصون ٩/٧٠٨.
(٢) انظر: المحرر الوجيز ٥/١٢٣، والبحر المحيط ٩/٤٧٨، والدر المصون ٩/٧٠٨.
(٣) انظر: اللمع لابن جني ٣٢، والكناش ١/٣٠٩.

المبحث الثاني

تابع جواب الطلب دراسة نحوية تطبيقية على القراءات القرآنية

ويشتمل على قسمين:

القسم الأول: تابع جواب الطلب دراسة نحوية

القسم الثاني: تابع جواب الطلب دراسة تطبيقية على القراءات القرآنية

القسم الأول: تابع جواب الطلب دراسة نحوية

جواب الطلب

والطلب هنا يشمل:

١- الأمر، نحو: " اضرب زيدًا فيستقيم ".

٢- النهي، نحو قوله ـ تعالى ـ: " لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ".[١]

٣- الدعاء، نحو قوله ـ تعالى ـ: " رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ".[٢]

٤- الاستفهام، نحو قوله ـ تعالى ـ: " فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا " [٣]

٥- العرض، نحو: " ألا تنزلُ عندنا فتصيبَ خيرًا ".

٦- التحضيض، نحو قوله ـ تعالى ـ: " فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ".[٤]

٧- التمني، نحو قوله ـ تعالى ـ: " يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ".[٥]

٨- الترجي، نحو: قوله ـ تعالى ـ: " وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَاهَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى "[٦].

وهذه الأنواع قسمان: محض، وغير محض

ويدخل تحت الطلب المحض[٧] ثلاثة أنواع هي: الأمر، والنهي، والدعاء.

ويدخل تحت الطلب غير المحض باقي الأنواع وهي:

الاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي.[٨]

---

(١) من الآية (٦١) في سورة " طه ".

(٢) من الآية (٨٨) في سورة " يونس ".

(٣) من الآية (٥٣) في سورة " الأعراف ".

(٤) من الآية (١٠) في سورة " المنافقون ".

(٥) من الآية (٧٣) في سورة " النساء ".

(٦) من الآيتين (٣٦، ٣٧) في سورة " غافر ".

(٧) هو الخالص من معنى الإثبات، ولا يوجد في الكلام ما ينقض معناه.
انظر: النحو الوافي ٣٥٦/٤.

(٨) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ١٢٥٢، وحاشية الصبان ٤٤٢/٣.

فإذا وقع الفعل المضارع المقرون بـ " فاء السببية " جوابا للطلب بعد واحدة من الثمانية السابق ذكرها فيجب نصب الفعل بـ " أنْ " مضمرة وجوبًا بعد هذه الفاء.(١)

ويكون ما بعد الفاء مصدرًا مسبوكًا من " أنْ " والفعل، وهذا المصدر معطوف على مصدر متوهم مما قبل الفاء نحو: " زرني أكرمَك " على تقدير: " تكون منك زيارة فإكرامٌ مني ".

وكذلك إذا وقع المضارع بعد هذه الثمانية مقرونا بـ " واو المعية " فإنه ينصب بـ " أنْ " مضمرة وجوبًا بعد هذه الواو (٢)، نحو قول الشاعر:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى * لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ (٣)**

أما إذا سقطت الفاء بعد الطلب وقصد معنى الجزاء ــ بأن يقصد أن الفعل مسببٌ عما قبله كما أن جزاء الشرط مسببٌ عن الشرط ـ فيجزم الفعل المضارع جوابًا لشرط مقدر دل عليه ما قبله لا للطلب لتضمنه معنى الشرط، نحو: " زرني أزرك " على تقدير: " إن تزرني أزرك ".(٤) ولكي يتحقق شرط الجزم لابد من توفر شروط هي:

١ـ أن يتقدم الطلب على الفعل المضارع.

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ١٢٥٢/٣.

(٢) انظر: الأصول في النحو ١٥٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥١/٤، واللمحة في شرح الملحة ٨٣٥/٢، وشرح شذور الذهب ٤٠١، والتصريح ٣٧٥/٢.

(٣) من الوافر، للحطيئة في ديوانه ص ١٤٧، ونسب للأعشى أو للفرزدق أو لدثار بن شيبان النمري

الشاهد فيه: (وأدعو) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أنْ) المضمرة وجوبًا بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر.

ورواية الفراء في معاني القرآن، وثعلب في مجالسه، وابن جنّي في سر صناعة الإعراب والأنباري في الإنصاف بحذف الواو، ولا شاهد عليها ؛ لأنّه مجزوم بلام الأمر.

والتّقديرُ: (ولأدْعُ) فحذفت اللام وأبقي عملها ؛ وهو جائز عند الكوفيّين.

انظر هذا البيت في: الكتاب ٤٥/٣، ومعاني القرآن للفرّاء ١٦٠/١، ٣١٤/٢، ومجالس ثعلب ٤٥٦/٢، وأمالي القالي ٩٠/٢، وسر صناعة الإعراب ٧٠/٢، والإنصاف ٤٣٢/٢

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٥١/٣، وأوضح المسالك ٢٦/٤، وتمهيد القواعد ٤٢٢٩/٨.

٢ـ عدم وجود فاء السببية في جواب الطلب.
٣ـ أن يقصد بالمضارع الجزاء، بأن يقصد أن الفعل مسببٌ عما قبله كما أن جزاء الشرط مسببٌ عن الشرط.
وهنا يجزم الفعل المضارع جوابًا لشرط مقدر دل عليه ما قبله لا للطلب لتضمنه معنى الشرط على الأصح، نحو: " زرني أزرْك " على تقدير: " إن تزرني أزرْك".(١)
قال سيبويه: " هذا باب من الجزاء، ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمر، أو نهي، أو استفهام، أو تمن، أو عرض " فأما ما انجزم بالأمر فقولك: " ائتِني آتِك " وما انجزم بالنهي فقولك: " لا تفعلْ يكنْ خيرًا لك "، وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك: " ألا تأتيني أُحدِّثْك " و " أين تكونُ أزُرْك "، وأما ما انجزم بالتمني فقولك: " ألا ماءَ أشْرَبْه " و " ليته عندنا يحدِّثْنا "، وأما ما انجزم بالعرض فقولك: " ألا تنزلُ تُصِبْ خيرًا "، وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب " إن تأتني " بأن تأتني، لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء كما أن " إن تَأتني " غير مستغنية عن " آتِكَ ".
وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى " إن " فلذلك انجزم الجواب، لأنه إذا قال " ائتِني آتِك " فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيانٌ آتِك، وإذا قال " أين بيتُك أزُرْك " فكأنه قال: إن أعلم مكان بيتك أزرْك، لأن قوله: " أين بيتك " يريد به: أَعْلِمْنِي "(٢).

- وأما إذا وقع المضارع مجردًا من الفاء والواو جوابا للطلب ولم يقصد به الجزاء جاز جزمه على تقدير الشرط في الطلب، وجاز رفعه إما على أنه صفة إن كان ما قبله نكرة نحو: " ليت لي مالا أنفقَ منه "، أو حال إن كان ما قبله معرفة نحو قوله ـ تعالى ـ: " ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ"(٣)، أو استئناف نحو: " قم يدعوك ".

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٥١/٣، وتمهيد القواعد ٤٢٢٩/٨.
(٢) الكتاب ٩٣/٣، ٩٤ وانظر: المقتضب ٨٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨٠/٤.
(٣) من الآية (٩١) في سورة " الأنعام ".

ومما يحتمل الوصفية والحالية والاستئناف قوله ـ تعالى ـ: " خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ "[1]فجملة " تطهرهم " قد تكون في محل نصب صفة لـ " صدقة " إذا كان ضمير الفاعل يعود على الصدقة، أي: صدقة مطهرة ومزكية لهم، والتقدير: صدقة تطهرهم هي وتزكيهم، وقد تكون في محل نصب على أنها حال من الفاعل المستتر العائد على " صدقة "، أي: مطهرًا ومزكيًّا لهم بها أي بالصدقة، والتقدير: أي تطهرهم أنت وتزكيهم، وقد تكون في محل رفع على الاستئناف، أي: أنت تطهرهم وتزكيهم بها. [2]

وهذا ما ذكره سيبويه من جواز الجزم والرفع في كتابه حين قال: " وتقول: " ائتني آتك " فتجزم على ما وصفنا، وإن شئت رفعت على أن لا تجعله معلقا بالأول، ولكن تبتدئه وتجعل الأول مستغنيا عنه، كأنه يقول: " ائتني أنا آتيك " مثل قول الشاعر: وهو الأخطل:

وقال رائدُهم أرسوا نُزاولُها *** فكُلُّ حَتْفِ امرِيءٍ يُقْضَي بِمقدارِ [3]". [4]

وجاء في كتاب المفصل للزمخشري: " وإن لم تقصد الجزاء فرفعت كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه: إما صفة كقوله ـ تعالى ـ: " فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا *

(١) من الآية (١٠٣) في سورة " التوبة ".
(٢) انظر: مغني اللبيب ٥٥٤، والتصريح ٣٨٣/٢، وحاشية الصبان ٤٥٣/٣.
(٣) من البسيط، نسبه للأخطل في الكتاب ٩٥/٣، ولم أجده في ديوانه.
الشاهد فيه قوله: " نزاولها " رفع الفعل على الاستئناف، ولو أمكن جزمه على الجواب لجاز.
انظر: الكتاب ٣/ ٩٦، والمفصل ٣٣٤، ومعاهد التنصيص ٢٧١/١.
(٤) الكتاب ٩٥/٣، ٩٦.

يَرِثُنِي "[1]، أو حالا كقوله ـ تعالى ـ: " فَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ "[2]، أو قطعا واستئنافا كقولك: " لا تذهب به تغلب عليه "، و " قم يدعوك " ".[3]

وإذا عُطف على جواب الطلب فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه أحوال ثلاثة النصب والرفع والجزم، **نحو قولك: زرني فأزورَك وأحسن عشرتك**، فنصب الفعل " أحسن " بإضمار " أنْ " مقدرة، ورفعه على الاستئناف، وجزمه بالعطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء أو الواو.[4]

(١) من الآيتين (٥، ٦) في سورة " مريم ".
(٢) ليس هناك آية بهذا النص وإنما وردت بصورتين أولهما في الأنعام " وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ " من الآية (١١٠) والأخرى في الأعراف " ويذرهم " من الآية (١٨٦)، وليس فيهما شاهد، وإنما الشاهد في قوله ـ تعالى ـ: " ثُمَّ نَذَرُهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ " من الآية (٩١) في سورة " الأنعام ".
(٣) المفصل ٣٣٤.
(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٤٣/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٧/٤، وتمهيد القواعد ٤٢٤٣/٨.

القسم الثاني

تابع جواب الطلب دراسة تطبيقية على القراءات القرآنية

١ ـ قال الله ـ تعالى ـ: " وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ " (١)

تابع الجواب في هذه الآية هو قوله: " تذهب "، وقد ورد فيه أربع قراءات:

أحدها: الجزم مع التاء " تَذْهَبْ "، قرأ به هبيرة عن حفص عن عاصم. (٢)

ثانيها: النصب مع التاء " تَذْهَبَ "، قرأبه جمهور القراء. (٣)

ثالثها: الجزم مع الياء " يَذْهَبْ "، قرأ به عيسى بن عمر. (٤)

رابعها: النصب مع الياء " يَذْهَبَ "، قرأ به أبوحيوة وأبان وعصمة بن عاصم. (٥)

التوجيه:

يتضح من عرض القراءات السابقة أن تابع جواب الطلب في هذه الآية " تذهب " قرئ بالجزم، وقد ورد فيه قراءات أخرى.

أما الجزم فبالعطف على قوله " فتفشلوا " المجزوم بالعطف على قوله " تنازعوا ". (٦)

وأما قراءة النصب فبالعطف على جواب النهي " فتفشلوا ". (٧)

والأجود هنا أن الفعل " فتفشلوا " جواب للنهي، وذلك لأن المعنى **مع ذلك أنه يَتَسَبَّبُ عن التنازع الفشل وهو الخور والجبن عن لقاء العدو وذهاب الدولة باستيلاء العدو.**

---

(١) الآية (٤٦) في سورة " الأنفال ".
(٢) انظر: الكشاف ٢/٢٢٦، والمحرر الوجيز ٢/٥٣٦، وتفسير البيضاوي ٣/٦٢.
(٣) انظر: الكشاف ٢/٢٢٦، والمحرر الوجيز ٢/٥٣٦، وتفسير أبي السعود ٤/٢٥.
(٤) انظر: المحرر الوجيز ٢/٥٣٦، والبحر المحيط ٥/٣٣٢.
(٥) انظر: مختصر الشواذ ٤٩، والمحرر الوجيز ٢/٥٣٦، والبحر المحيط ٥/٣٣٢.
(٦) انظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣/٢١٥، والبحر المحيط ٥/٣٣٢، وتفسير أبي السعود ٤/٢٥.
(٧) انظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣/٢١٥، وتفسير البيضاوي ٣/٦٢، وتفسير أبي السعود ٤/٢٥.

ذكر ذلك أبوحيان حين قال: " **والأظهر أن يكون " فتفشلوا " جوابًا للنهي فهو منصوب ولذلك عُطِفَ عليه منصوب لأنه يَتَسَبَّبُ عن التنازع الفشل وهو الخور والجبن عن لقاء العدو وذهاب الدولة باستيلاء العدو** ".[1]

ونخلص من هذا أن التابع في هذه الآية " تذهب " جاء مجزومًا بالعطف على " فتفشلوا " المجزوم بالعطف على قوله " تنازعوا "، ووردت فيه قراءة أخرى بالنصب بالعطف على جواب النهي " فتفشلوا "، ومن هنا فقد وردت القراءات بوجهين فقط من الأوجه الثلاثة المقررة وهما الجزم والنصب، ولم يقرأ بالرفع ؛ لأن المعنى يأباه.

(١) البحر المحيط ٣٣٢/٥.

٢ ـ قال الله . تعالى .: " **قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ**".(١)

تابع الجواب في هذه الآية هو قوله: " يذهب "، وقد ورد فيه قراءتان:

الأولى: الجزم " يُذْهِبْ "، قرأ به جمهور القراء.

الثانية: الرفع "**ويَذْهَبُ**"، قرأ به زيد بن علي.(٢)

التوجيه:

يتضح من عرض القراءتين الواردتين في هذه الآية أن تابع جواب الأمر " يذهب " قرئ مجزومًا، وقد ورد فيه قراءة أخرى.

أما الجزم فعطفا على الأفعال " يعذب "، و" ويخز"، و" ينصر "، و" يشف "، حيث جاء الفعل " يعذب " جوابا للأمر، وعطف باقي الأفعال عليه، والتقدير: إن تقاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين ويذهب غيظ قلوبهم.(٣)

وأما قراءة الرفع فعلى الاستئناف.(٤)

ويجوز فيه لغويًّا أيضا النصب بإضمار " أن "، ولكنه لم يقرأ به، وقد ذكر النحاس ذلك حين قال: " **قاتِلُوهُمْ أمر، يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ جوابه، وهو جزم بمعنى المجازاة، والتقدير " إن تقاتلوهم يعذّبهم الله بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ**

(١) من الآيتين (١٤، ١٥) في سورة " التوبة ".
(٢) انظر: الدر المصون ٦/٢٧.
(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/١١١.
(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/١١١، والدر المصون ٦/٢٧.

وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ " كلّه عطف، ويجوز فيه كله الرفع على القطع من الأول ويجوز النصب على إضمار " أن " وهو محمول على المعنى ". (١)

وورد في الفعل " يتوب " الرفع على الاستئناف، والنصب بإضمار " أنْ ". (٢)

ونخلص من هذا أن التابع في هذه الآية " يذهب " جاء مجزومًا بالعطف على جواب الأمر، ووردت فيه قراءة بالرفع على الاستئناف،، ومن هنا فقد وردت القراءات بوجهين فقط من الأوجه الثلاثة المقررة وهما الجزم والرفع، ولم يقرأ بالنصب وإن كان المعنى لا يأباه.

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١١١/٢.
(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٦٨/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٦٧/١، مختصر الشواذ ٥١، والكشاف ٢٥٣/٢، والبحر المحيط ٣٨٣/٥.

٣ ـ قال الله ـ تعالى ـ: " **فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ**".[١]

تابع الجواب في هذه الآية هو قوله: " يرث "، وقد ورد فيه قراءتان:

الأولى: الجزم " يَرِثْ "، قرأ به أبو عمرو والكسائي ويحي بن يعمر ويحي بن وثاب والأعمش.[٢]

الثانية: الرفع " يَرِثُ "، قرأ به الباقون. [٣]

وتوجيه هذه القراءتين فيما يأتي:

ورد في الفعل " يرثني " قراءتان الجزم على أنه جواب الأمر، والرفع على أن الجملة في محل نصب صفة لـ " وليًّا ".

ويتضح بعد عرض القراءتين الواردتين في " يرث " أنه قرئ مجزومًا، وقد ورد فيه قراءة أخرى.

أما الجزم **فبالعطف على الفعل " يرثني " وهو جواب الأمر، والمعني: " هب لي وليا فإنك إن وهبته لي ورثني ".** [٤]

وأما قراءة الرفع فبالعطف على الفعل " يرثني " ـ وهو صفة لـ " وليًّا " ـ أي وليا وارثا [٥]**، أو حال أي وليًّا وإرثا.** [٦]

---

(١) من الآيتين (٥، ٦) في سورة " مريم ".
(٢، ٣٠) انظر: الحجة لابن خالويه ٢٣٤، وحجة القراءات لابن زنجلة ٤٣٨، والتيسير في القراءات السبع ١٠١، و إتحاف فضلاء البشر ٥٢٨.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١٥٨/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩١/١، والكشاف ٦٢/٤، والبحر المحيط ٧ /٢٤١.
(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٣٣/١، والكشاف ٥/٣، والبديع في علم العربية ٦٤٥/١، والجامع لأحكام القرآن ٨١/١١، والبحر المحيط ٢٤١/٧، والتصريح ٣٨٣/٢، والتحرير والتنوير ٦٨/١٦.
(٦) انظر: حاشية الصبان ٤٥٣/٣، وجامع الدروس العربية ١٨٠/٢.

قال أبو حيان: " وقرأ الجمهور: " يَرِثُنِى وَيَرِثُ " برفع الفعلين صفة للولي فإن كان طلب الولد فوصفه بأن تكون الإجابة في حياته حتى يرثه لئلا تكون الإجابة في الولد لكن يحرمه فلا يحصل ما قصده ". (١)

ورفع الفعل " يرثني " أحسن من جزمه، وأصوب من جهة المعنى ؛ لأنه طلب وارثا موصوفًا، أي هب لي من لدنك الولي الذي هذه حاله وصفته ؛ لأن الأولياء منهم من لا يرث، فقال: هب لي الذي يكون وارثي وأما على جزمه فالمعنى: إن وهبته لي ورثني فكيف يخبر الله ـ جا وعز ـ بهذا وهو أعلم به منه. (٢)

ونخلص من هذا أن التابع في هذه الآية " يرث " جاء مجزومًا بالعطف على جواب الأمر وهو " يرثني "، ووردت فيه قراءة بالرفع عطفا على قوله " يرثني " الواقعة صفة لـ " وليًّا "، ومن هنا فقد وردت القراءات بوجهين فقط من الأوجه الثلاثة المقررة وهما الجزم والرفع، ولم يقرأ بالنصب.

(١) انظر: البحر المحيط ٧ /٢٤١.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧٩/٤، والجامع لأحكام القرآن ٨١/١١.

٤ ـ قال الله . تعالى .: " **يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا** ".(١)

تابع الجواب في هذه الآية هو قوله: " أسرحكن "، وقد ورد فيه قراءتان:

الأولى: الجزم " أُسَرِّحْكُنّ "، قرأ به جمهور القراء. (٢)

الثانية: الرفع " أُسَرِّحُكُنّ "، قرأ به حميد الخزاز. (٣)

التوجيه:

يتضح من عرض القراءتين السابقتين أن تابع جواب الأمر وهو " أسرحكن " قرئ مجزومًا، وقد ورد فيه قراءة أخرى.

أما الجزم فيحتمل وجهين:

الأول: الجزم بالعطف على جواب الأمر قوله " أمتعكن " أي أعطكن المتعة.

الثاني: الجزم بالعطف على جواب الشرط قوله " أمتعكن "، وقوله " فتعالين " جملة اعتراض بين الشرط وجوابه. (٤)

وأما قراءة الرفع فعلى الاستئناف. (٥)

ونخلص من هذا أن التابع في هذه الآية " أسرحكن " جاء مجزومًا إما بالعطف على جواب الأمر، أو بالعطف على جواب الشرط، ووردت فيه قراءة بالرفع على أنه مستأنف، ومن هنا فقد وردت القراءات بوجهين فقط من الأوجه الثلاثة المقررة وهما الجزم والرفع، ولم يقرأ بالنصب.

---

(١) الآية (٢٨) في سورة " الأحزاب ".
(٢) انظر: البحر المحيط ٤٧٣/٨، والدر المصون ١١٥/٩.
(٣) انظر: مختصر الشواذ ١١٩.
(٤) انظر: البحر المحيط ٤٧٣/٨، والدر المصون ١١٥/٩، وتفسير أبي السعود ١٠٠/٧، وفتح القدير ٣١٧/٤.
(٥) انظر: البحر المحيط ٤٧٣/٨، والدر المصون ١١٥/٩، تفسير أبي السعود ١٠٠/٧.

٥ . قال الله ـ تعالى ـ: " **وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ** ".[١]

تابع الجواب في هذه الآية هو قوله: " أكن "، وقد ورد فيه ثلاث قراءات:

الأولى: " أَكُنْ " بإسقاط الواو وجزم الفعل، قرأ به جمهور القراء.[٢]

الثانية: " أَكُونَ " بإثبات الواو ونصب الفعل، قرأ به الحسن وأبو عمرو وابن محيصن.[٣]

الثالثة: " أَكُونُ " بإثبات الواو ورفع الفعل، قرأ به عبيد بن عميرة.[٤]

التوجيه:

اختلف العلماء في معنى " لو " في هذه الآية على قولين: هل هي للاستفهام والتحضيض أو للتمني.[٥]
قال أبو حيان: " **لَوْلا أَخَّرْتَنِي ": أي هلا أخرت موتي إلى زمان قليل ؟، وقرأ الجمهور: " فأصّدّق "، وهو منصوب على جواب الرغبة** "[٦].

وهذا يعني أن التحضيض في الآية هنا يحمل معنى الرغبة والتمني.

---

(١) الآية (١٠) في سورة " المنافقون ".
(٢) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٤١، وجامع البيان ٦٧٣/٢٢، والسبعة في القراءات ٦٣٧، والحجة للفارسي ٢٩٣/٦، والبحر المحيط ١٨٤/١٠.
(٣) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٥٩/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٨/٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢٨٨/٤، والحجة للفارسي ٢٩٣/٦، والمحتسب ٢/ ٦٠، والكشاف ٥٤٤/٤.
(٤) انظر: البحر المحيط ١٨٥/١٠.
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٨٦/١، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٥٩/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٦٩/١.
(٦) البحر المحيط ٨/ ٢٠٦.

ويتضح من هذه القراءات السابقة أن تابع جواب الأمر في هذه الآية " أكن " قرئ مجزومًا بالعطف على محل " فأصدق " ؛ لأنّ موضعه ـ قبل دخول الفاء فيه ـ جزم، لأنه جواب التمني، وجواب التمني إذا كان بغير فاء ولا واو مجزوم كما يجزم جواب الشرط، ويعطف عليه بالجزم، والمعنى: إن أخرتني أصدق وأكن [(١)]

قال الفارسي: " **وقرأ الباقون: " وأكن " بغير واو.**

من قال: " فأصدق وأكن " عطف على موضع قوله: " فأصدق " ؛ لأنّ " فأصدق " في موضع فعل مجزوم، ألا ترى أنك إذا قلت: أخّرني أصدّق، كان جزما بأنه جواب الجزاء، وقد أغنى السؤال عن ذكر الشرط، والتقدير: " أخّرني، فإن تؤخرني أصدّق "، فلما كان الفعل المنتصب بعد الفاء في موضع فعل مجزوم، بأنه جزاء الشرط، حمل قوله: " وأكن " عليه، ومثل ذلك قراءة من قرأ: " من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم "[(٢)]، لما كان " لا هادي " في موضع فعل مجزوم حمل " يذرهم " عليه ". [(٣)]

وأما القراءات الأخرى التي وردت في هذه الآية فتوجيهها فيما يأتي:

١ـ النصب بالعطف على " أصدق "، لأنّ " فأصدق " منصوب بـ " أن " مضمرة وجوبًا بعد الفاء لوقوعها في جواب التحضيض ـ أحد الأجوبة الثمانية التي نص عليها النحاة ـ فهو محمول على مصدر " أخرتني ".[(٤)]

٢ـ **الرفع على الاستئناف، أي: وأنا أكون.** [(٥)]

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ٦٩/١، و المقتضب ١١١/٤، ومعاني القرآن وإعرابه ١٧٨/٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢٨٨/٤، والكشاف ٥٤٤/٤، وأمالي ابن الشجري ٤٢٨/١، وأمالي ابن الشجري ٤٢٨/١، والبحر المحيط ١٠/ ١٨٤، وحاشية الصبان ٤٤٣/٣، وتحفة الأحوذي ١٥٦/٩.

(٢) انظر القراءات في هذه الآية وتوجيهها في القسم الثاني من المبحث الأول ص.

(٣) الحجة للفارسي ٢٩٣/٦.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٨٨/٤، معاني القراءات للأزهري ٧١/٣، والتحرير والتنوير ٢٥٤/٢٨.

(٥) انظر: الكشاف ٥٤٤/٤، وتفسير البيضاوي ٥ /٢١٥، والبحر المحيط ١٠/ ١٨٥.

ونخلص من هذا أن التابع في هذه الآية " أكن " جاء مجزوما بالعطف على محل جواب التحضيض " فأصدق "، وفيما عدا ذلك جاز فيه النصب والرفع كما سبق توضيحه، ومن هنا فقد وردت القراءات بالأوجه الثلاثة المقررة عند النحويين في مثل هذه الحالة.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد ؛؛؛؛؛

فقد توصلت في نهاية بحثي مع تابع الجواب ودراسته دراسة نحوية وتطبيقية إلى عدة نتائج من أهمها:

١. أن وقوع الفعل المضارع بعد الجواب مقرونا بالفاء أو الواو يجوز فيه أوجه ثلاثة الجزم والرفع والنصب، وفي حالتي الرفع والنصب يخرج عن كونه تابعا، وعليه فإطلاق النحويين إنه تابع مطلقا يكون بالنظر إلى أصله.

٢. أن تابع الجواب لم يأت بدل اشتمال إلا في موضعين:

الموضع الأول: قوله ـ تعالى ـ: " **وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا** "(١).

الموضع الثاني: قوله ـ تعالى ـ: " **وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ** "(٢).

وأما ما عدا بدل الاشتمال فقد جاء كثيرا.

٣ـ أن ما قرئ بالتسكين بعد الجواب قال بعضهم: إن التسكين فيه للتخفيف وليس للجزم. (٣)

(١) من الآيتين (٦٨، ٦٩) في سورة "الفرقان ".
(٢) الآية (٢٨٤) في سورة " البقرة ".
(٣) انظر ص في هذا البحث.

٤ـ في هذا البحث تقرر لدي أن القراءات التي ورد فيها جواب الطلب مجزوما ليس ذلك على الوجوب، إذ جاء فيه الرفع والنصب، وعليه فيجوز في المضارع الواقع بعده أيضا الرفع والنصب بالتبعية له.

وبعد فإني اسأل الله ـ تعالى ـ أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسنات والديّ وحسناتي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

ثبت بأهم المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: المصادر والمراجع

- الإبانة عن معاني القراءات لمكي القيسي، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- ـ أثر القرآن والقراءات في النحو العربي للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، دار الكتب الثقافية، الكويت ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطيّ، تحقيق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة: الثالثة ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج لأبي الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، الناشر: دار الكتاب المصري – القاهرة ودار الكتب اللبنانية – بيروت – القاهرة / بيروت، الطبعة: الرابعة – ١٤٢٠ هـ.
- إعراب القرآن للنحاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ.
- أمالي ابن الشجري لابن الشجري، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م.
- الأمالي = شذور الأمالي = النوادر لأبي علي القالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، الناشر: دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات،

الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسيّ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.
- إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس (وهو شرح على متن «التفاحة في النحو»، لأبي جعفر النحاس)، المؤلف: أبو البهاء، حازم أحمد حسني خنفر.
- بحر العلوم لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة ١٤٢٠ هـ.
- البديع في علم العربية لأبي السعادات مجد الدين ابن الأثير، تحقيق ودراسة د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التحرير والتنوير لابن عاشور التونسي، الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس ١٩٨٤ هـ.

- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المؤلف: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
- التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ.
- توجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب،الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي المصري المالكي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، دراسة وتحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدلي، قدم له وأشرف عليه: الشيخ علي بن عبد الرحمن الحذيفي، والشيخ عبد الرافع بن رضوان بن علي الشرقاوي، الناشر: دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م.
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي للقرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م.
- جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

- جامع الدروس العربية لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
جامع الدروس العربية لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ دار الفكر.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠١ هـ.
- حجة القراءات لأبي زرعة ابن زنجلة، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.
- ديوان الحطيئة، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥ م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له على حسن فاعور، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨ م.
- ديوان النابغة الذبياني، اعتنى به وشرحه حمدو طماس، دار المعرفة بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥ م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ.
- السبعة في القراءات لأبي بكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية ١٤٠٠هـ.
- سر صناعة الإعراب لابن جني الموصلي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان – الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لنور الدين الأُشْمُوني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، حققهما وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
- شرح طيبة النشر في القراءات لابن الجزري، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد – الناشر: القاهرة، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ.
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، المؤلف: محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، الطبعة: الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي – الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- شرح كتاب الحدود في النحو لعبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ٢٠٠٨ م.

- شرح المفصل لابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- شرح المقدمة المحسبة طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت، الطبعة: الأولى ١٩٧٧ م. شرح المقدمة المحسبة طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت، الطبعة: الأولى ١٩٧٧ م.
- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للمكودي، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- فتح القدير للشوكاني اليمني، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٤ هـ.
- القراءات وأثرها في علوم العربية للدكتور محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب لعبد الفتاح القاضي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم مكرم، الناشر: مؤسسة على جراح الصباح، الطبعة الثانية ١٩٧٨م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمذاني، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، الناشر: دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.
- الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م.
- لسان العرب لابن منظور الأنصاري، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.
- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية لابن جني الموصلي، تحقيق فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.
- المبسوط في القراءات العشر لأحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق ١٩٨١ م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة البصري، تحقيق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة ١٣٨١ هـ.
- مجالس ثعلب لأحمد بن يحيي ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني الموصلي، الناشر: وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢هـ.
- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، مكتبة المتنبي القاهرة.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثانية ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م.

- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي للبغوي الشافعي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي –بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ.
- معاني القراءات للأزهري للأزهري الهروي، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، الطبعة: الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م.
- معانى القرآن للأخفش، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص لأبي الفتح العباسي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: عالم الكتب – بيروت.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن لجلال الدين السيوطي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون الناشر: دار الفكر ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة للدكتور محمد سالم محيسن.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة ١٩٨٥م.
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير للرازي الملقب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٩٣م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) للشاطبي، تحقيق: مجموعة محققين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.
- المقدمة الجزولية في النحو للجزولي البربري المراكشي، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل – د فتحي محمد أحمد جمعة، طبع ونشر: مطبعة أم القرى.
- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦ م.
- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢ م.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.
- الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم (شرح واف لمتني الجزرية وتحفة الأطفال)، المؤلف: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.